



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية
التخصص: محاسبة

حوكمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
- دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية في ولاية الوادي -

تحت إشراف الدكتور:

- محمد البشير بن عمر

من إعداد الطلبة:

- سعد باسي
- العايش ليدي
- نجاة باسي
- الهادي بكوش

لجنة المناقشة

الرتبة	المؤسسة	الصفة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي	أستاذ محاضر	د. خليفة عادي
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي	أستاذ محاضر	د. محمد البشير بن عمر
مناقشا	جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي	أستاذ محاضر	د. البشير زيبيدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وتقدير



قال ﷺ: «لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ»

الحمد لله، والشكر لله أن وفقنا إلى إتمام هذا العمل نحمده ونستعينه

نتوجه بالشكر وخالص الثناء ومواقف التقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف الدكتور:

محمد البشير بن عمر الذي كان خير موجه، وناصح، ومعين،

والذي كان حاضرا وقت الحاجة، جزاك الله كل خير،

جعلها الله في ميزان حسناته،

كما نتقدم بالشكر والتقدير والاحترام، وكل الأساتذة الأفاضل وهذا نظير المجهودات التي بذلوها معنا طلية مشوارنا الجامعي فلهم منا أسمى معاني الشكر والتقدير وجزاهم الله خير الجزاء وأبقاهم منبعا للعلم و وذخرا لطلابيه.

ونتقدم أيضا بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد وأفادنا ولو بكلمة،،

وإلى الأصدقاء الذين ساهموا في إنجاز هذا العمل.

منا فائق الشكر والتقدير.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى امكانية تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات، وما علاقة هذه المسؤولية بحوكمة المؤسسات، حيث قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، وأسلوب المسح الاجتماعي بالجانب التطبيقي اعتمادا على تصميم استبيان لجمع المعلومات من مجتمع، فإن ما يمكن ان نستنتجه من خلال الدراسة التطبيقية والتي تمحورت حول إعداد استبيان خاص بحوكمة المسؤولية الاجتماعية ، والذي تم تقسيمه الى قسمين، قسم خاص بالمعلومات الشخصية للمستجوب بغية معرفة خصائص عينة الدراسة ، وقسم خاص بمحاور الدراسة والتي رأينا فيها أن تقسم حسب متغيرين احدهما مستقل والآخر تابع ، فاخترنا ان تكون اليات حوكمة المؤسسات مؤشرا ومتغيرا مستقلا يؤثر على حاكمية المؤسسات ومدى تبني المؤسسات لها فتصبح المسؤولية الاجتماعية او تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية متغيرا تابعا ، ولقد وضعنا ثلاث فرضيات من اجل الاجابة على تساؤلات الدراسة التطبيقية وهم فرضية العلاقة من خلال معامل الارتباط واختباره احصائيا والذي وجدنا من خلاله ان الاليات الداخلية فقط لها علاقة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات، اما فرضية الفرق فوجدنا انه لا توجد أي فروقات بين متوسطات اجابات العينة تعزى للمعلومات الشخصية ، واخيرا فرضية التأثير والتي اكدت فرضية العلاقة حيث وجدنا ان الاليات الداخلية للحوكمة فقط تؤثر على تطبيق الحوكمة في المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، حوكمة المؤسسات، أبعاد المسؤولية الاجتماعية، محددات وآليات حوكمة الشركات.

Abstract:

This study aims to reveal the extent to which social responsibility can be applied in institutions, and what is the relationship of this responsibility to corporate governance, as we have relied on the descriptive approach in the theoretical aspect, and the method of social survey in the practical aspect depending on the design of a questionnaire to collect information from a community, what we can conclude Through the applied study, which centered on preparing a questionnaire for the governance of social responsibility, which was divided into two parts, a special section for the personal information of the interviewee in order to know the characteristics of the study sample, and a special section for the study's axes, which we saw as divided according to two variables, one

independent and the other dependent. The mechanisms of corporate governance are an indicator and an independent variable that affects the governance of institutions and the extent to which institutions adopt them, so that social responsibility or its application in economic institutions becomes a dependent variable. Only the internal mechanisms have anything to do with the application of social responsibility in institutions. As for the difference hypothesis, we found that no There are any differences between the averages of the sample answers due to personal information, and finally the impact hypothesis, which confirmed the relationship hypothesis, where we found that only the internal mechanisms of governance affect the application of governance in institutions.

Keywords: social responsibility, corporate governance, dimensions of social responsibility, determinants and mechanisms of corporate governance.

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	الشكر
II	الملخص
VIII	قائمة المحتويات
X	قائمة الجداول
XII	قائمة الأشكال
XIII	قائمة الملاحق
أ-د	المقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات
07	المطلب الأول: مفهوم وخصائص حوكمة الشركات
09	المطلب الثاني: مبادئ وأهداف حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها
20	المطلب الثالث: محددات وآليات حوكمة الشركات
24	المبحث الثاني: الإطار النظري حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
24	المطلب الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية
26	المطلب الثاني: أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وأهدافها
27	المطلب الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعية
34	المطلب الرابع: العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية
39	المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة
39	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
43	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

45	المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة
48	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
50	تمهيد
51	المبحث الأول : الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة
51	المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة
52	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
57	المطلب الثالث: صدق وثبات المحتوى
58	المبحث الثاني : عرض النتائج واختبار الفرضيات
58	المطلب الأول: عرض خصائص العينة
61	المطلب الثاني: اتجاه إجابات العينة على أسئلة الاستبيان حسب مقياس ليكارت الخماسي
65	المطلب الثالث :مناقشة نتائج التحليل و اختبار الفرضيات
73	خلاصة الفصل
75	الخاتمة
79	المراجع
84	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	البنود الجديدة لمبادئ حوكمة الشركات لمجموعة العشرين (2015) مقارنة مع مبادئ نسخة 2004	16
02	أبعاد المسؤولية الاجتماعية وعناصرها الرئيسية والفرعية	30
03	توزيع درجات مقياس ليكارت الخماسي	53
04	تحديد الاتجاه المستجوبين حسب قيم المتوسط الحسابي	54
05	يبيّن شرح أساليب الاحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات الدراسة	55
06	نتائج اختبار ثبات وصدق الاستبانة.	57
07	توزيع عينة دراسة حسب العمر	58
08	يبيّن توزيع العينة حسب الوظيفة	59
09	توزيع عينة دراسة حسب المؤهل العلمي	59
10	توزيع عينة دراسة حسب الخبرة المهنية	60
11	توزيع عينة دراسة حسب الخبرة المهنية	61
12	اتجاه إجابات العينة حول بعد الآليات الخارجية	63
13	اتجاه إجابات العينة حول محور المسؤولية الاجتماعية	64
14	اختبار التوزيع الطبيعي	65
15	معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة	67
16	اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للعمر	68
17	اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للفئة الوظيفية	69
18	اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمؤهل العلمي	69
19	اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للخبرة المهنية	70
20	نتائج اختبار اثر مدى تطبيق آليات حوكمة المؤسسات على تفعيل المسؤولية الاجتماعية	71
21	نتائج الانحدار المتعدد لعناصر تطبيق آليات حوكمة المؤسسات على المسؤولية الاجتماعية	72

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
19	الاطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	01
21	يمثل أعمدة بيانية توضح اعتدالية التوزيع لمحور الميزة التنافسية	02
35	يوضح العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية	03
56	نموذج الدراسة	04
58	توزيع عينة دراسة حسب العمر	05
59	يبين توزيع العينة حسب الوظيفة	06
59	توزيع عينة دراسة حسب المؤهل العلمي	07
60	توزيع عينة دراسة حسب الخبرة المهنية	08

مقدمة

1. توطئة:

أدى تطور الفكر الإداري إلى ظهور إطار فكري جديد لا ينظر فقط إلى المؤسسة بأنها منظمة تستهدف من خلال أنشطتها تعظيم الربح والبحث عن الاستمرارية في ظل بيئة تنافسية شديدة التعقيد ودون مراعاة للآثار التي يمكن أن تنعكس على المجتمع الذي تنشط فيه، بل يضيف لها أنشطة مستحدثة تسعى المؤسسة من خلالها إلى تحقيق التنمية والرفاهية للمجتمع، والايفاء بالتزاماتها القانونية والأخلاقية؛ تحت إطار ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وأبعادها.

شهدت المؤسسات تطورات سريعة وجذرية في بيئة تتسم بالديناميكية حيث لم يعد المجتمع ينظر إلى المؤسسات نظرة تقليدية ولم يعد تقييم تلك المؤسسات يعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط ففكرة تركيز المؤسسات الاقتصادية على تعظيم الربح وتحقيق أهداف أصحاب رؤوس الأموال لم تعد مقبولة للتعبير عن استجابة المسيرين في هذه المؤسسات لمسؤوليتهم الاجتماعية.

بل بدأت نظرة المجتمع تأخذ أبعادا جديدة أكثر تعقيدا، نظرا لبروز مفاهيم حديثة ساعدت على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم. وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ولم تحض دراسة المسؤولية الاجتماعية بأهمية كبيرة في مجتمعنا نظرا لغياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية، حيث لم تعد في وقتنا الحاضر الدولة هي المسؤول الوحيد عن برامج التنمية الاجتماعية، خاصة في ظل اكتساح القطاع الخاص لمعظم اقتصاديات العالم، نتيجة لذلك أصبح من اللازم تطبيق حوكمة الشركات باعتبارها مصطلح يتقيد ويرتبط به مفهوم المسؤولية الاجتماعية، بشكل وثيق. في ضوء ذلك يمكن صياغة الإشكالية التالية: ما مدى امكانية تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات، وما علاقة هذه المسؤولية بحوكمة المؤسسات؟

يتفرع على هذا السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية :

- ومن خلال هذه الإشكالية يتم طرح التساؤلات التالية:

- 1- ما هو مفهوم حوكمة المؤسسات؟ و ما هي متطلبات تطبيقها؟
- 2- هل تلتزم المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية ؟ و ما هي أهم المجالات التي تقوم بخدمتها؟
- 3- هل تطبيق حوكمة الشركات يساعد المؤسسات على تطبيق المسؤولية الاجتماعية؟

2. فرضيات الدراسة:

- للإجابة على السؤال الرئيس للدراسة قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات الآتية:
- الفرضية 01: هناك علاقة بين نداء تطبيق حوكمة الشركات على المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية
- الفرضية 02 : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة تعزي للعوامل الشخصية.
- الفرضية 03 : هناك أثر لتطبيق حوكمة الشركات على المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية.

3. مبررات اختيار الموضوع:

- تكمن مبررات اختيار الموضوع فيما يلي:
- الرغبة الذاتية في البحث حول هذا الموضوع.
 - حداثة الموضوع وصلته بمجال التخصص.
 - تزايد اهتمام المؤسسات بتبني المسؤولية الاجتماعية.

4. أهداف الدراسة:

- نستهدف من خلال دراستنا الاهداف الآتية:
- ✓ تحديد الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والحوكمة ؛
 - ✓ تحديد العلاقة النظرية بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والحوكمة ؛
 - ✓ رغبة الباحثين في مواصلة الجهد المبذول من طرف الباحثين السابقين الذين تطرقوا لموضوع المسؤولية الاجتماعية وحوكمة المؤسسات، فارتأينا التوسع في هذا المجال من خلال تسليط الضوء على مدى تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية وبالتالي مدى تطبيقها لمبادئ حوكمة الشركات. كما سنحاول إعطاء نظرة عامة عن المفاهيم النظرية للمسؤولية الاجتماعية في إطار تحقيق حوكمة الشركات، كذلك يتوقف تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الجزائرية بتبني حوكمة الشركات لذلك تقدم هذه الدراسة مفاهيم عامة عن حوكمة الشركات.

5. أهمية الدراسة: تكتسب الدراسة أهميتها من الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع في مجال إدارة منظمات الأعمال على اختلاف أنواعها وأحجامها، وكذلك يعتبر هذا الموضوع من الأهمية بمكان من خلال:

- ✓ الاهتمام المتزايد بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عامة والحوكمة خاصة من طرف الباحثين والممارسين الإداريين.

- ✓ يؤسس هذا الموضوع لإضافة نظرية وتطبيقية جديدة تحدد العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والحوكمة.
- ✓ يوضح الموضوع مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في تعزيز الحوكمة المؤسسات .
- ✓ حاجة المؤسسات الجزائرية إلى إدراك المفاهيم النظرية والممارسات العملية للمسؤولية الاجتماعية والحوكمة.

6. حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة كلا من:

- الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة على المؤسسات الاقتصادية في ولاية الوادي.
- الحدود الزمنية: تم إنجاز هذه الدراسة في السداسي الثاني من الموسم الجامعي 2021/2022.

7. المنهج المتبع:

تم استخدام المنهج الوصفي الذي يسم لنا بوصف وفهم الظاهرة المدروسة واعتمدنا في دراستنا هاته على مجموعة من الأدوات، نوجزها في:

- في الجانب النظري اعتمدنا على أسلوب المسح المكتبي من خلل الكتب والمراجع التي تناولت الظاهرة المدروسة.
- في الجانب التطبيقي استخدمنا أسلوب المسح الاجتماعي من خلال المقابلة وتوزيع الاستبيان على عينة الدراسة، كما تم تحميل النتائج بالاستعانة ببرنامج الخدمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية. SPSS- V22

8. صعوبات الدراسة:

نلخص أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال قيامنا بهاته الدراسة في النقاط الآتية:

- صعوبة الحصول على الموافقة لتوزيع الاستبيان.
- الافتقار إلى الكتب والمراجع التي تناولت الموضوع على الصعيد المحلي، مما جعلنا نستعين بالنصوص والمقالات الصادرة عن الملتقيات والندوات العلمية الدولية. عدم كفاية الإحصائيات والمعلومات التي تخص الموضوع.
- صعوبة الحصول على المعلومات من المؤسسات وتعدد الكثير من المسيرين في الإجابة عن الأسئلة المطروحة في الاستمارة، مما جعلنا نستعين في بعض الأحيان بأصدقاء لإتمام المهمة.

9. هيكل الدراسة:

تم تقسيم دراستنا إلى فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، فقمنا في المبحث الأول بتحديد ماهية حوكمة الشركات وتطرقنا في المبحث الثاني إلى الإطار النظري حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، أما المبحث الثالث فكان لعرض الدراسات السابقة ومناقشتها، وخصصنا الفصل الثاني للدراسة التطبيقية، حيث تطرقنا بالمبحث الأول إلى الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة، أما في المبحث الثاني فتم عرض نتائج الدراسة ومناقشتها، وأخيرا ختمنا هذه الدراسة باستخلاص عدة نتائج واختبار فرضيات الدراسة، ومن ثم اقتراح توصيات على المؤسسة محل الدراسة، واقتراح أفاقا مستقبلية للمبحث.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية
الاجتماعية للمؤسسات

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

تمهيد:

تعد حوكمة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من أبرز المفاهيم المستحدثة في علم الإدارة، فقد أصبحت المؤسسة في وضع يتطلب ضرورة إحداث التوازن داخلها بين مصلحة المؤسسة من جهة ومصلحة أصحاب المصالح من جهة أخرى، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية بشتى أبعادها واعتمادها ضمن سياساتها، لتصبح أحد أهم عوامل تحقيق الحوكمة ضمن مجال نشاطها. انطلاقاً مما سبق سنتطرق ضمن هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية حوكمة المؤسسات

المبحث الثاني: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة ومناقشتها

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات من أهم القواعد والإجراءات التي تعتمد عليها الرقابة على أعمال الشركات وضمان حسن سير العملية المحاسبية الأطراف المتعاملة مع الشركة.

ومن خلال ذلك سنقوم بالتطرق في هذا المبحث إلى تقديم عام لحوكمة الشركات من خلال مفهومها ومبادئها وخصائصها والأطراف المعنية بتطبيقها، كما سنتطرق أيضا إلى محددات وأهدافها واليات حوكمة الشركات

المطلب الأول: مفهوم وخصائص حوكمة الشركات

الفرع الأول: مفهوم حوكمة الشركات

✓ هناك العديد من التعاريف لحوكمة الشركات منها:

" هي مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الشركة والأطراف أصحاب المصالح المختلفة في الشركة، في إطار الشفافية والمساءلة، والتي تؤدي إتباعها إلى استدامة الأعمال ورفع كفاءة الشركة في إدارة عملياتها، ويحسن قدرتها التنافسية¹.

كما تعرف أيضا على أنها " هي إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة المؤسسة بما يحافظ على حقوق المساهمين والعاملين بالمؤسسة وأصحاب المصالح"².

" هو نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عنها"³.

" هو مجموعة من القواعد والحوافز التي تهددي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين"⁴.

¹ احمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي-الاسكندرية، سنة 2014، ص68.

² يحياوي الهام، بوحديد ليلي، الحوكمة ودورها في تحسين الاداء المالي للمؤسسات الجزائرية حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتعليل (NVA) بالروية، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، سنة 2014، ص61.

³ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الادارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الاسكندرية، سنة 2008، ص 15.

⁴ محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره ، ص 15.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

ومن هنا نستنتج تعريف شامل لحوكمة الشركات وهي "عبارة عن نظام يتكون من مجموعة من القواعد والإجراءات التي على أساسها يتم توزيع الحقوق من أجل تنظيم العلاقات المتبادلة بين المؤسسة والأطراف المعنية المرتبطة بمصالح المؤسسة لأجل ضمان تحقيق أهداف المؤسسة واستمراريتها".

ومن خلال هاته التعريفات المتعددة تبرز لنا أهمية حوكمة الشركات والتي تكمن أهميتها فيما يلي¹:

- توفر قواعد حوكمة الشركات الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للشركة أن تحدد أهدافها.
- التأكد على حماية مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها.
- تحسين إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة الاقتصادية لها.
- تحسين الممارسة المحاسبية والمالية والإدارية في الشركة.
- محاربة الفساد الداخلي في الشركات، وعدم السماح بوجوده أو استمراره.
- تحقيق وضمن النزاهة والحياد والاستقامة لكافة العاملين بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل في الشركة.

الفرع الثاني: خصائص حوكمة الشركات

تتميز حوكمة الشركات بالعديد من الخصائص والمتمثلة فيما يلي:

- ❖ **الانضباط:** وهو إتباع السلوك الأخلاقي المناسب في أداء كل عمل من كل فرد مرتبط بأعمال الشركة، وكذلك انضباط الإدارة بكونها وسيط يحقق مصالح الأطراف المختلفة والانضباط في مراقبة ومتابعة أعمال الشركة من كل الجوانب الداخلية والخارجية منها.
- ❖ **الشفافية:** وهو الإفصاح والشفافية عن الأهداف المالية ونسب العائد على حقوق الملكية، ونشر التقارير المالية في موعدها بدون تسريب قبل الإعلان، ووفق مبادئ المحاسبة أي تقديم صورة واقعية وحقيقية لكل ما يحدث في الشركة.
- ❖ **الاستقلالية:** وهي عبارة عن وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة، ومراجعين خارجيين مستقلين عن الشركة، ووضع موقع على شبكة الانترنت يتم تحديثه بسرعة، دون تأثيرات وضغوط.

¹ سيد عبد الرحمان، عباس بن بلة، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة اساليب المحاسبة الابداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مؤسسة عبد العزيز، عبد الله الراجحي للتجارة، الرياض، العدد 12، 2012، ص 57.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

❖ **المساءلة:** وهو قيام مجلس الإدارة بدوره إشرافي أكثر من قيامه بدور تنفيذي، مع وجود لجنة مراجعة

تشرف على المراجعة الداخلية والإجراءات المحاسبية وقدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بتدقيق فعال.

❖ **المسؤولية:** وهي وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين وأعضاء لجنة الإدارة، التصرف بشكل فعال ضد

الأفراد الذين يتجاوزون حدودهم ووجود مسؤولية أمام الأطراف في الشركة.

❖ **العدالة:** وهي المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة.

❖ **المسؤولية الاجتماعية:** وهي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها

الفرع الأول: مبادئ حوكمة الشركات

نظرا للاهتمام المتزايد لمفهوم الحوكمة، فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع مبادئ محددة لتطبيقه، ومن هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بنك التسويات الدولية ممثلا في لجنة بازل، مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، وفي الواقع نجد أنه كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة، فقد اختلفت كذلك مبادئ حوكمة الشركات، وذلك كم منظور اختلاف وجهة نظر حيث وضعت كل جهة مفهوما لهذه المبادئ، وذلك على النحو التالي¹:

أولاً: مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

مبادئ حوكمة الشركات هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحقق أفضل قدر من الحماية والتوازن بين المصالح المرتبطة بها، وقد تم صياغة ستة مبادئ أساسية لحوكمة الشركات من قبل كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي بالمشاركة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

1- المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

يركز هذا المبدأ على حتمية أن يشجع إطار حوكمة الشركات على شفافية وكفاءة الأسواق وإن يكون متوافقا مع حكم القانون وإن يحدد بوضوح وتوزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

¹ مصطفى يوسف الكافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات جذورها - أسبابها - تداعياتها - أفاقها، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013، ص 240. (بتصرف)

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

ولكي يتم ضمان وضع إطار فعال لحوكمة الشركات، فانه من الضروري وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعال يمكن لكافة المشاركين في السوق اعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة.

وينبغي للدول التي تسعى إلى تنفيذ تلك المبادئ أن تراقب إطار حوكمة الشركات بها، بما في ذلك المتطلبات التنظيمية، وشروط القيد بالبورصة وممارسات الأعمال، بهدف تقوية إسهامه في نزاهة السوق وفي الأداء الاقتصادي ككل.

وفي ضوء ذلك يتطلب تحقيق هذا المبدأ ما يلي:

- ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق، وعلى الحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق؛
- ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسة حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما، متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافية، وقابلة للتنفيذ؛
- ينبغي أن يكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية والسلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفافة مع توفير الشرح التام لها.

2- المبدأ الثاني: حقوق المساهمين

يمكن تقسيم هذا المبدأ إلى عنصرين هما¹:

- تحديد حقوق المساهمين: وتتمثل فيما يأتي:
 - ✓ تأمين أساليب تسجيل الملكية؛
 - ✓ نقل أو تحويل ملكية الأسهم؛
 - ✓ الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصورة منتظمة؛
 - ✓ المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين؛
 - ✓ الحصول على حصص من أرباح الشركة.

¹ هشام طلعت عبد الحكيم، عماد عبد الحسين دلول، حوكمة الشركات ودورها في التقييم العادل للأسهم العادية (دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 77، 2009، ص 49.

– وسائل حماية هذه الحقوق:

يجب أن يكون لهيئة سوق الأوراق المالية الحق في إقامة دعاوي قضائية عما يلحق بالمساهمين من ضرر بسبب تلاعب أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات الداخلية.

3- المبدأ الثالث: المعاملة المتكافئة للمساهمين

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينه صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم¹:

- يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة؛
- ينبغي أن يكون للمساهمين نفس حقوق التصويت فكافة المساهمون يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل من فئات المساهمين وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم؛
- يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء والمفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم؛
- ينبغي أن تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين؛
- يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية؛
- يجب أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين والتنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

4- المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما اقرها القانون وان يعمل على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصلحة في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة، حيث تتمثل في²:

- ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون؛

¹ طارق عبد العال حمادة، حوكمة الشركات – شركات القطاع العام وخاص ومصارف – (مفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، ط2، 2007، ص ص 44 – 45.

² طارق عبد العال حمادة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

- حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم؛

- يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء؛

- حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

5- المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

يعد مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات نظرا لما يوفره من استقرار وحماية لجميع الأطراف، وينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يتم الإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بحيث¹:

- يجب ألا يقتصر الإفصاح عن المعلومات التالية: النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة، أهداف الشركة، والملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت، سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، عوامل المخاطرة المتوقعة، الموضوعات الخاصة بالعاملين، هياكل الحوكمة وسياساتها؛

- ينبغي اعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي؛ - ينبغي القيام بمراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع مستقل، يكون كفء ومؤهل حتى يمكنه أن يقدم تأكيدات خارجية موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة في كافة النواحي المادية والهامة؛

- ينبغي للمراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين، كما أن عليهم واجبا تجاه الشركة، وهو أن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة؛

- ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توافر فرصة متساوية وفي التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة؛

¹ أحمد علي خضر، مرجع سبق ذكره، ص 125 - 128.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

- ينبغي استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو منشورة عن طريق المحللين، والسماسة، ووكالات التقييم والتصنيف وغيرها، والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرين بعيدا عن أي تعارض هام في المصلحة قد يؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من منشورة.

6- المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار الحوكمة في الشركات الخطوط الإرشادية والاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن تلك الممارسات مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين، ويندرج تحت هذا البند ما يلي¹:

- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كافة المعلومات وكذلك على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين؛
- حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة للمساهمين؛
- يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ بالاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح؛
- ينبغي أن يقوم مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية، من بينها:
 - ✓ مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة وخطط العمل وسياسية والمخاطرة والموازنات السنوية، وخطط النشاط وأن يضع الأهداف الأداء وأن يتابع التنفيذ وأداء الشركة، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ وبيع الأصول،
 - ✓ اختبار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين وتقرير المرتبات المزاي الممنوحة لهم ومتابعهم وأيضا حينما يقضي الأمر ذلك إحلالهم ومتابعة خطط التعاقب الوظيفي؛
 - ✓ مراجعة مستويات مرتبات ومزاي المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية وترشيح أعضاء مجلس الإدارة؛
 - ✓ متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين ومن بين تلك الصور إساءة استخدام أصول الشركة وإجراءات تعاملات لأطراف ذوي صلة؛

¹ مصطفى يوسف الكافي، مرجع سبق ذكره، ص 237 - 238.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

✓ ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، ومن متطلبات ذلك: وجود مراجع مستقل، إيجاد نظم

الرقابة الملائمة، وبصفة خاصة، نظم متابعة المخاطرة والرقابة المالية، والالتزام بالأحكام القوانين؛

✓ متابعة فعالية حوكمة الشركات التي يعمل المجالس في ظلها وإجراء التغييرات المطلوبة؛

• يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة وان يجري ذلك بصفة خاصة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية:

✓ يتعين أن ينظر مجلس الإدارة في إمكانية تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون

بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال حينما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح؛

✓ يجب أن يخصص أعضاء مجلس الإدارة وقت كافٍ لمباشرة مسؤولياتهم؛

ثانيا: مبادئ الحوكمة حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية

وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط الأساسية التالية¹:

– قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السلمية وغيرها من المبادئ للتصرفات الجيدة والنظم التي تتحقق باستخدامها تطبيق هذه المبادئ؛

– استراتيجية للشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك؛

– التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس؛

– وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات والإدارة العليا؛

– توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات؛

– مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمؤسسات المالية وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة؛

– تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

¹ – محمد أمين ميرة، ميزان المراجعة كآلية لإرساء مبادئ حوكمة الشركات لتحقيق جودة المعلومات المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2019، ص 18.

ثالثاً: مبادئ حوكمة الشركات حسب مؤسسة التمويل الدولي

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 وتوجيهات وقواعد ومبادئ عامة أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، وسواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي¹:

- الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد؛
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محلياً؛
- القيادة.

رابعاً: مبادئ حوكمة الشركات الجديدة الموجهة لدول مجموعة العشرين

تحتوي النسخة المنقحة الجديدة لمبادئ حوكمة الشركات الموجهة لدول مجموعة العشرين (مجموعة اقتصادية تضم أكبر 20 دولة صناعية) على نتائج الاستعراض الثاني لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي وشارك في نشاط الاستعراض، خبراء من المنظمات الدولية ذات الصلة لاسيما لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومجلس الاستقرار المالي ومجموعة البنك الدولي، واعتمدت هذه المبادئ من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 08 جويلية 2015، ومن بعدها تم تقديمها (المبادئ) إلى مؤتمر قمة مجموعة العشرين في 15-16 سبتمبر 2015 في أنطاليا (جنوب غرب تركيا)، حيث تم إقرارها رسمياً باسم "مبادئ مجموعة العشرين / منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن حوكمة الشركات"².

وقد حافظت النسخة المنقحة لمبادئ حوكمة الشركات الموجهة لدول مجموعة العشرين نسبياً على نفس مبادئ نسخة 2004 (تم إضافة مبدأ جديد، دمج مبدئين في مبدأ واحد هما المبدأ الثاني والمبدأ الثالث) مع إدخال بعض البنود الفرعية الجديدة، وفيما يلي عرض لمستجدات النسخة المنقحة حسب المبادئ:

¹ محمد أمين ميرة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² محمد أمين ميرة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

جدول رقم (01): البنود الجديدة لمبادئ حوكمة الشركات لمجموعة العشرين (2015) مقارنة مع مبادئ نسخة 2004

المبادئ	البنود الجديدة التي تضمنتها المبادئ
ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	- ينبغي أن تدعم أسواق الأوراق المالية الحوكمة الجيدة للشركات؛ - ينبغي تعزيز التعاون الممتد عبر الحدود، بما في ذلك الترتيبات الثنائية ومتعددة الأطراف لتبادل المعلومات.
الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية (تم دمج المبدأين الثاني والثالث)	- ينبغي أن تسمح العمليات والإجراءات الخاصة باجتماع الجمعية العامة لكافة المساهمين بأن يحصلوا على معاملة متكافئة، وينبغي ألا تؤدي إجراءات الشركة إلى زيادة صعوبة أو زيادة تكلفة الإدلاء بالأصوات بدون مبرر؛ - ينبغي الموافقة على المعاملات بين الأطراف المرتبطة وإجراءها بطريقة تضمن حسن إدارة تعارض المصالح وتحمي مصلحة الشركة ومساهميها.
المستثمرون من المؤسسات وأسواق الأسهم وغيرهم من الوسطاء (مبدأ جديد)	- ينبغي على المستثمرين من المؤسسات الذين يعملون بصفة إستثمارية أن يفحصوا عن سياسة حوكمة الشركات والتصويت الخاصة بهم فيما يتعلق باستثماراتهم بما في ذلك الإجراءات القائمة لديهم لتقرير استخدامهم لحقوقهم التصويتية؛ - ينبغي على المستثمرين من المؤسسات الذين يعملون بصفة استثمارية أن يفحصوا عن الكيفية التي يتعاملون بها مع التعارض المهم في المصالح الذي قد يؤثر على ممارستهم لحقوق الملكية الرئيسية الخاصة باستثماراتهم؛ - ينبغي أن يفرض إطار حوكمة الشركات على المستشارين في مجال التصويت بالإنابة، والمحللين، والسماسرة، ووكالات التقييم والتصنيف وغيرهم، الذين يقدمون التحليلات أو المشورة المتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون، والإفصاح عن الحد من التعرضات في المصلحة التي قد تؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من منشورات؛ - ينبغي منع عمليات التداول المسندة إلى المعلومات داخلية والتلاعب في السوق وينبغي تنفيذ القواعد المطبقة؛ - ينبغي أن توفر أسواق الأوراق المالية اكتشاف عادل وفعال للأسعار كوسيلة للمساعدة على تشجيع الحوكمة الفعالة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

الإفصاح والشفافية	- يجب الإفصاح عن المعلومات التي تخص أعضاء مجلس الإدارة، بما في ذلك مؤهلاتهم وعملية الاختيار، والمديرين الآخرين في الشركة، وما أن كانت يتم النظر إليها من قبل المجلس باعتبار مستقلين.
مسؤوليات مجلس الإدارة	- يتعين على مجالس الإدارة القيام بعمليات تقييم لتقدير أدائها وتقييم ما إن كانت تملك المزيج الصحيح من الخلفية والكفاءات؛ - عندما يكون تمثيل العاملين في مجلس الإدارة منصوص عليه، ينبغي وضع آليات لتسهيل حصول ممثلي العاملين على المعلومات وتدريبهم، بحيث يمارس هذا التمثيل على النحو فعال ويساهم بشكل أفضل في تعزيز مهارات مجالس الإدارة ومعلوماته استقلاليته.

المصدر: من اعداد الطلبة، بالاعتماد على مبادئ حوكمة الشركات نسخة 2004 ونسخة 2015.

الفرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات

لحوكمة الشركات مجموعة كبيرة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء؛
- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات؛
- إيجاد الهيكل التنظيمي الملائم لتحقيق أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف؛
- عدم الخلط بين مسؤوليات المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة؛
- حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضع استراتيجية استثمارية سليمة؛
- المراجعة وتعديل القوانين الحاكمة في الشركة؛
- تقييم أداء الإدارة وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة؛
- الحد من استغلال السلطة في غير كافة المعاملات الشركة؛
- تحسين قدرة الشركة لتحقيق أهدافها؛
- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والأطراف الأخرى في حالة تعرض الشركة للإفلاس؛
- تحسين وتطوير الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة¹.

¹ عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة، اتحاد المصارف العربية، سنة 2007، ص 32.

الفرع الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

يجب ملاحظة أن هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتأثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتمثل هذه الأطراف فيما يلي¹:

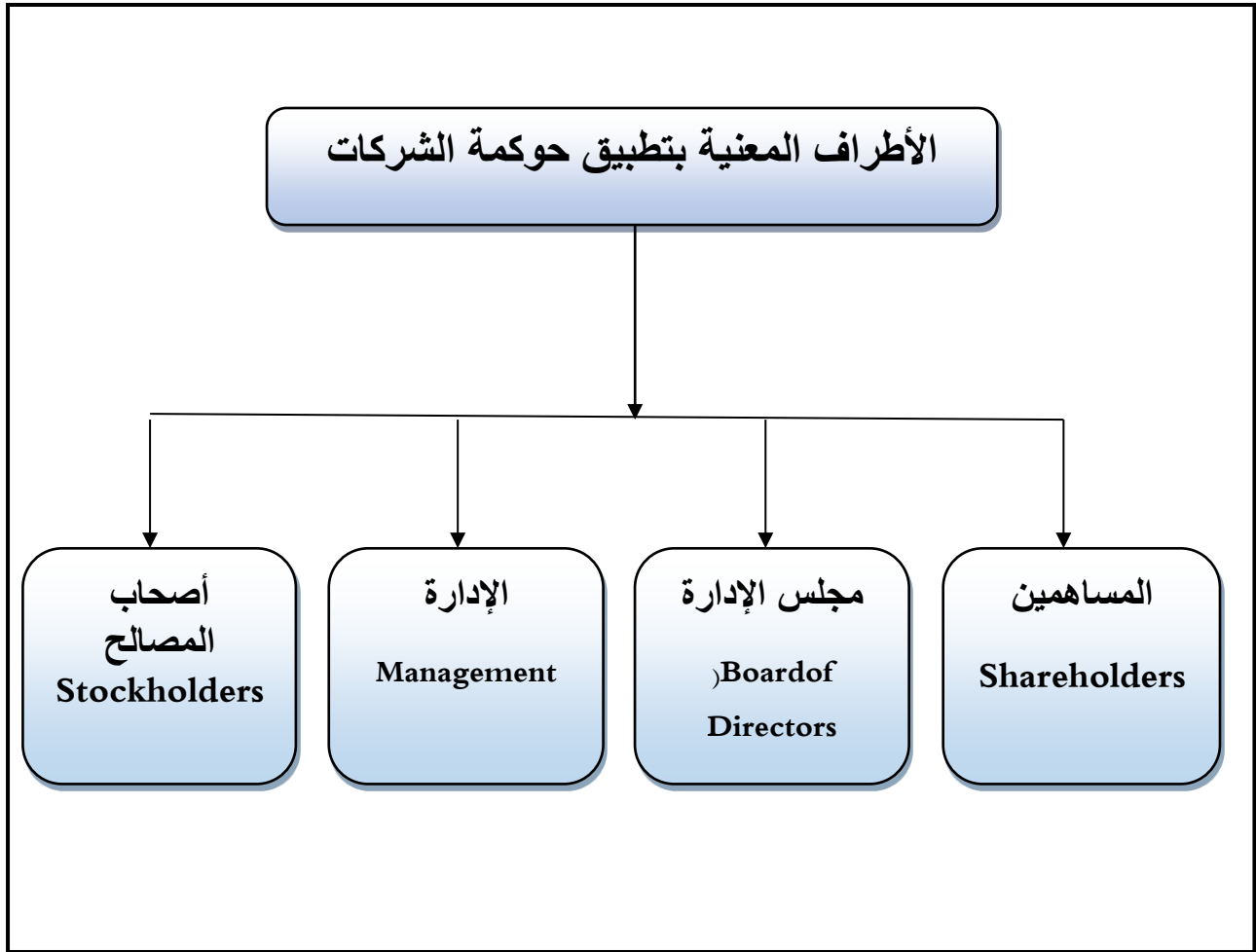
- **المساهمين (Shareholders):** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.
 - **مجلس الإدارة (Board of Directors):** وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أداائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.
 - **الإدارة (Management):** وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.
 - **أصحاب المصالح (Stockholders):** وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان فالدائنون على سبيل المثال: يهتمون بمقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار.
- ويجب أن نلاحظ أن مفهوم حوكمة الشركات يتأثر بالعلاقات فيما بين الأطراف في نظام الحوكمة، وأصحاب الملكيات الغالية من الأسهم الذين قد يكونون أفراد أو عائلات أو كتلة متحالفة أو أية شركات أخرى تعمل من خلال شركة قابضة بما يمكن أن يؤثر في سلوك الشركة.
- ويلعب الدائنون دورا هاما في درجة التزام الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات حيث نادى العديد من الهيئات والإشرافية المتخصصة لقطاع البنوك والاتفاقيات الدولية مثل: اتفاقية بازل (2) البنوك بضرورة التأكد من التزام الشركات التي تتعامل معها بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

¹ محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية- الإسكندرية، سنة 2006، ص 17- 18.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

كما يلعب العاملون دورا هاما بالإسهام في نجاح الشركة وأدائها في الأجل الطويل، بينما تعمل الحكومات على إنشاء الإطار المؤسسي والقانوني الشامل لحوكمة الشركات ويتباين دور كل من هؤلاء الأطراف وتفاعلاتهم فيما بينهم تباينا واسعا وذلك حسب الظروف السياسية الاقتصادية والتفاعلية السائدة.

الشكل رقم (01): الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات



المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص 17-18.

المطلب الثالث: محددات وآليات حوكمة الشركات

في هذا المطلب سيتم تبين وتوضيح شيئين مهمين من حوكمة الشركات وهما؛ محددات وآليات حوكمة الشركات وهذا في الفرعين التاليين.

الفرع الأول: محددات حوكمة الشركات

هناك محددات لحوكمة الشركات؛ منها خارجية وأخرى داخلية سيتم تبينها فيما يلي:

أولاً: المحددات الخارجية:

وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في أحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلاً عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل: مكاتب الحماية والمراجعة والتصنيف الإنتمائي والاستشارات المالية والاستثمارية، ترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص¹.

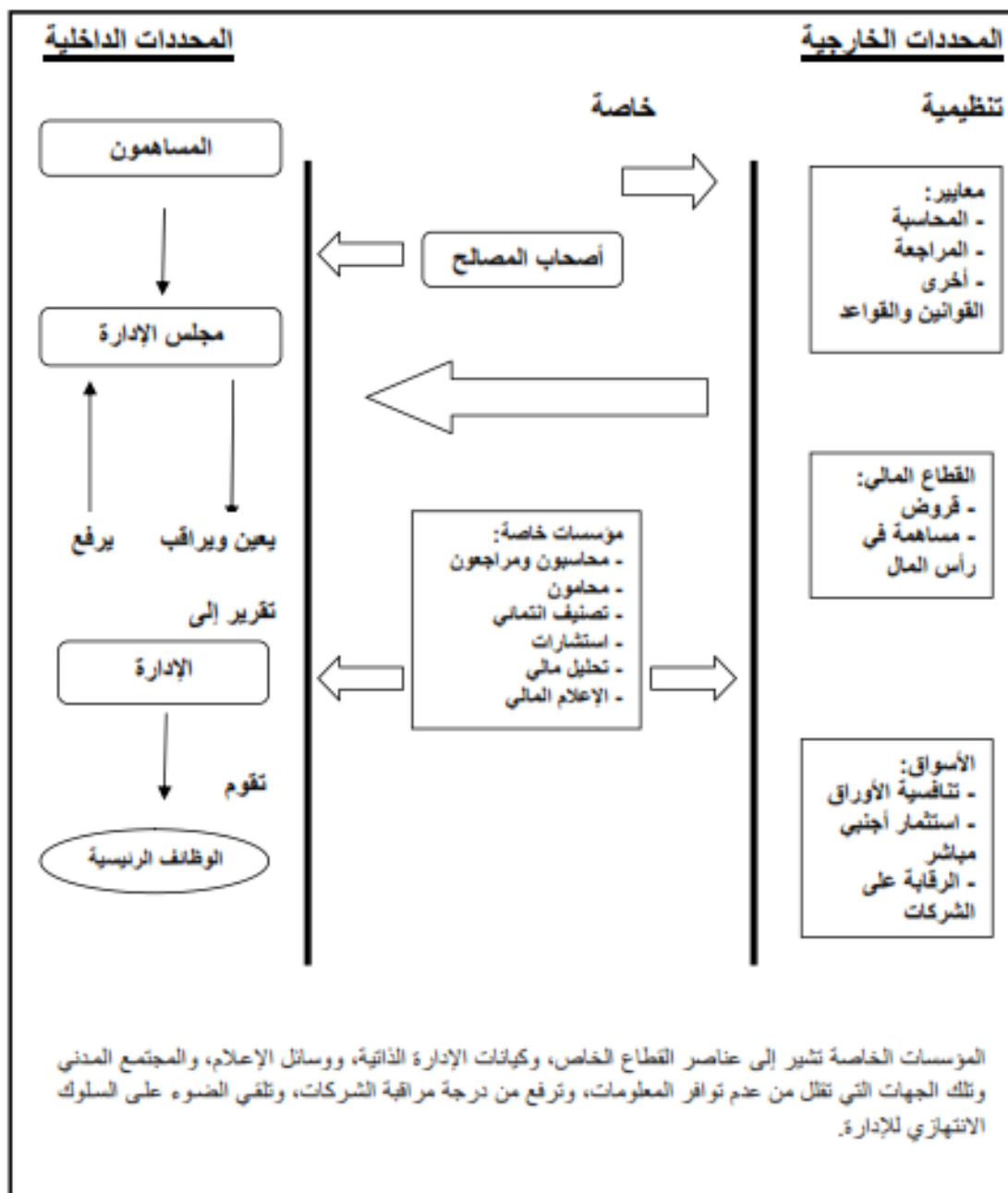
ثانياً: المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

¹ هوام جمعة ولعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات، وآفاق)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2010، ص 12.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

الشكل رقم (02): المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة



المصدر: هوام جمعة، لعشوري نوال، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الفرع الثاني: آليات حوكمة الشركات

تؤدي حوكمة الشركات دورها الرقابي وذلك من خلال مجموعة من الآليات والمتمثلة في الآليات الداخلية والخارجية والتي سيتم التعرف عليها كما يلي:

أولاً: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

1- مجلس الإدارة:

يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ يحمي رأس المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، منها¹:

- **لجنة التدقيق:** ويتمثل دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي والتأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.
- **لجنة المكافآت:** تترك وظائفها في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.
- **لجنة التعيينات:** تقوم بتعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين التي تتلاءم مهاراتهم مع مهارات وخبرات المحددة من طرف الشركة.

2- التدقيق الداخلي:

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دوراً مهماً في عملية الحوكمة، إذ أنها تعزز هذه العملية وذلك بزيادة قدرة الشركة، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية العادلة، وتحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي².

¹ حبار عبد الرزاق، الالتزام لمطلوبات لجنة بازل كمدخل لإرسال الحوكمة في القطاع المصرفي العربي (حالة دول افريقيا)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة سطيف، العدد 7، 2012، ص 82.

² بروش زين الدين، دهمي جبار، مداخله بعنوان: دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية - بسكرة، يومي 06 - 07 ماي 2012، ص 16.

ثانيا: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل هذه الآليات بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة وهي¹:

- منافسة سوق المنتجات وسوق العمل الإداري: حيث تعتبر هذه الآلية من أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات.
- التدقيق الخارجي: هذه الآلية تساعد على تحسين نوعية الكشوفات المالية وبالتالي يجب اختيار المدقق الذي لديه كفاءة في هذا المجال.
- التشريع والقوانين: حيث تؤثر هذه الآلية على التشريع على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة.

¹ بن داود محمد عبد النور، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص 12.

المبحث الثاني: الإطار النظري حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

لقد تجاوزت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ذلك المفهوم الذي لم يكن يلفت الانتباه في علم الإدارة، حيث شهد مفهومها العديد من التطورات المستمرة نتيجة للظروف والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإيكولوجية السائدة، وكذلك لتغير أنماط وأساليب الإدارة.

المطلب الأول: تعريف المسؤولية الاجتماعية

نلخص أهم تعريفات المسؤولية الاجتماعية كالاتي:

الفرع الأول: تعريف أهم الباحثين

نوجز أهمها كما يلي:

- 1- تعريف بيتر دراكر (P.DRUKER): "التزام المنشأة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه"¹
- 2- تعريف ستريير (STRIER): "استجابة لتوقعات المجتمع من المنظمة والتي يفرض عليها أن تبادر للقيام، لتتحمل مسؤولياتها اتجاه المجتمع وبصورة تفوق مستوى خضوعها للقانون، مع مراعاة عدم الإضرار بمصالح المنظمة وتحقيق عائد مناسب على الاستثمارات".²
- 3- تعريف ساندرا هولمس (HOLMES SUNDRA): "التزام من طرف منظمات الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة مثل محاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث، وخلق فرص العمل، وحل مشكلة السكن والمواصلات وغيرها".³
- 4- تعريف روبنز (ROBBINS): "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تستند إلى اعتبارات أخلاقية مركزة على الأهداف بشكل التزامات بعيدة الأمد تفي المؤسسة بما يعزز صورتها في المجتمع".⁴

¹ طاهر محسن منصور، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 49.

² محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 44.

³ مدحت محمد أبو النصر، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2015، ص 32.

⁴ بن عبد الله منصور، "إشكالية العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص: تسيير، جامعة. تلمسان، 2008، ص 241.

الفرع الثاني: تعريف أهم الهيئات الدولية

من أهمها:

1- **تعريف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية:** "السلوك الأخلاقي لمؤسسة ما اتجاه المجتمع وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية لها التي مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال وليس مجرد حاملي الأسهم".¹

فالمسؤولية الاجتماعية هي "مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزءاً من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المنظمة والساعية إلى تحقيقها كجزء من استراتيجيتها"²

2- **تعريف البنك الدولي:** "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل في المجتمع المحلي على تحسين مستوى المعيشة بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد، كذلك عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تطور المؤسسات لتحقيق التنمية اعتماداً على اعتبارات أخلاقية واجتماعية، بالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانوناً".³

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بأنها إن المسؤولية بمعناها العام تعني إقرار الفرد بما يصدر عنه من أفعال واستعداداته تحمل نتائج ما يصدر عنه من أفعال، فهي القدرة على أن يفي بعد ذلك بالتزاماته الاجتماعية بواسطة جهود الخاصة وبإرادته الحرة وأيضاً يشمل الاستعداد المكتسب لدى الفرد ويدفعه للمشاركة مع الآخرين في أي عمل يقومون به، والمساهمة في حل المشكلات التي يتعرضون أقرته الجماعة له، والعمل على المشاركة في التنفيذ.

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة، منشورات الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، 2004.

² ثامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 27.

³ بلال خلف السكرانة، أخلاقيات العمل، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 162-163.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

المطلب الثاني: أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وأهدافها

الفرع الأول: أهمية المسؤولية الاجتماعية: هناك اتفاق عام على كون المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقاتها مع أصحاب المصالح لمواجهة الانتقادات والضغوطات المفروضة عليها، فمن خلال تبني المسؤولية الاجتماعية تتحقق عدة مزايا، نلخص أهمها فيما يلي:¹

- 1- المسؤولية الاجتماعية تحسن قدرة المؤسسة على جذب وإبقاء أصحاب المصالح باختلاف مسمياتهم.
- 2- تعمل المسؤولية الاجتماعية على تحسين سمعة المؤسسة وصورتها الإيجابية لدى أصحاب المصلحة.
- 3- تؤدي المسؤولية الاجتماعية إلى المحافظة على معنويات العاملين والتزامهم وإنتاجيتهم بشكل مرتفع.
- 4- عند إعداد عاملين ماهرين ثقافياً "ينبغي أن يتضمن عنصر المسؤولية الاجتماعية الأولية في إعداداتها فهي تقع في قلب الثقافة التنظيمية.
- 5- المسؤولية الاجتماعية تعني دقة انجاز العمل من قبل العاملين من خلال توفير الاحتياجات لهم ولضمان التمتع بحقوقهم وتبلي مصالحهم وتحقيق أهدافهم وخاصة تلك المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والإنسانية.
- 6- إن المسؤولية الاجتماعية تعمل على تحسين رفاهية المجتمع والالتزام في التعلم المجتمعي والتدريب و بناء القدرات، و التعاون والمشاركة المجتمعية والتبرعات الخيرية والأهداف الإنمائية وإيجاد عالم يقل فيه الفقر والجوع والمرض وتكافؤ فرص وبيئة أكثر صحة، وحماية حقوق الإنسان، ويمكن القول أن المسؤولية الاجتماعية وسيلة لمشاركة الآخرين في النجاح وتحقيق الخير الاجتماعي لكافة شرائح المجتمع باختلاف مسؤولياتهم المجتمعية، وكذلك أن المؤسسة التي تتبع في سياستها المسؤولية الاجتماعية تستطيع أن تحكم على نفسها بالصدق والشفافية بمعنى التقييم الذاتي ولها تأثير في تحقيق الرفاهية الجمعية مع فرص أكبر في الحصول على المواهب والمبدعين في العمل لديها والحصول على الدعم المجتمعي.

¹ قهواجي أمينة، حكيم وحسان، دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثالث عشر حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، يومي 14-15 نوفمبر 2016، ص ص5-6.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

الفرع الثاني: أهداف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: تتمثل أهداف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات فيما يلي:¹

- 1- إثبات القدرة على تقديم المنتج أو الخدمة على الدوام بما يتفق ومتطلبات العملاء؛
- 2- زيادة رضا العملاء والعاملين عن طريق التنفيذ الفعال للنظام؛
- 3- تحسين القدرات والأداء العام للعمل لتلبية حاجيات ومتوقعات عملائها وأصحاب المصالح الآخرين؛
- 4- وضع وتقييم فعالية التدابير المتخذة من قبل المؤسسة من أجل التعريف بالسياسة والأهداف البيئية والاجتماعية والامتثال لها؛
- 5- الحد والتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد فيما يخص السلامة والصحة في العمل والمجتمع على حد سواء مما يخفف عدد الدعاوى القضائية؛
- 6- إظهار للفئات المستفيدة أن سياسات المؤسسة تتوافق مع الحقوق الأساسية للعمل والمجتمع؛
- 7- المساعدة في تطوير حوار أكثر فعالية مع الأطراف المستفيدة بمساعدة المؤسسة لجمع مختلف احتياجاتهم وتطلعاتهم لتحسين إدارة وتحقيق التوازن بين الأداء الاجتماعي والاقتصادي والبيئي؛
- 8- التقدم نحو التميز ضمن محيطها.

المطلب الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

من خلال مراجعة أدبيات المسؤولية الاجتماعية، يلاحظ وجود مناهج متعددة في دراسة محتوى المسؤولية الاجتماعية وأبعادها، حيث يمكن تلخيصها في الآتي:

الفرع الأول: المنهج الأول:

الذي يقوم على أساس تحديد ثلاثة أبعاد مختلفة لتبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات، وهي:²

أولاً: البعد الاقتصادي: أو ما يعرف ببعد المسؤولية الاقتصادية والذي يقوم أساساً على هدف تعظيم الأرباح بغض النظر عن أي مساهمة اجتماعية، التي يمكن أن تتولد كعامل محصل للهدف الأساسي وتعتبر نتائج ثانوية. كما أن المديرين هم محترفون وليسوا مالكيين للأعمال التي يديرونها وبهذا فهم يمثلون مصالح المالكين التي يفترض أن تنجز بأحسن الطرق لتعظيم الأرباح.

¹ ياسر سعيد أبو هريدي، دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية "رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، فلسطين، 2016-2107، ص ص 23-24.

² طاهر محسن منصور الغالي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-66.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

ثانيا: **البعد الاجتماعي**: مناقض تماما للبعد الأول إذ يجعل من المؤسسات الاقتصادية وحدات اجتماعية بدرجة كبيرة غايتها الأولى المجتمع ومتطلباته؛ وهذا أمر يتسم بدرجة عالية من الصعوبة لموازنة الأداء الاقتصادي والتزامات الاتجاه الاجتماعي على الصعيدين الداخلي والخارجي، خاصة مع تزايد مطالب المجتمعات المعاصرة.

ومن أهم مناصري هذا البعد جماعات السلام الأخضر والأحزاب الاجتماعية .

ثالثا: **البعد المتوازن (اقتصادي-اجتماعي)**: تقارب وجهات النظر بشكل أكثر موضوعية وواقعية أدى لبروز النموذج المتوازن للمسؤولية الاجتماعية، إذ يركز على البعدين الاقتصادي و الاجتماعي على حد سواء بحكم أن المؤسسات تمثل جملة من المصالح لأطراف متعددة، و اتساع رقعة الخصخصة ساهمت في الترويج لهذا النمط إذ تطمح المجتمعات أن تتحمل المؤسسات الخاصة مسؤولياتها إلى جانب الحكومات التي أثقل كاهلها متطلبات المجتمع المتزايدة واللامتناهية فباتت تبحث عن شريك فعلي، لذلك في حقيقة الأمر يبدو طبيعيا لشركات العالم المتقدم لكن يعد مشكلة من أكبر المشاكل في الدول النامية بحكم أن الهاجس الأول لمؤسساتها الخاصة هي تحقيق أقصى الأرباح (أي الأداء الاقتصادي)، ومتطلبات وطموحات أفراد المجتمع تلقى على عاتق المؤسسات العمومية التي قد يجرفها التيار الاجتماعي إلى أبعد الحدود مضعفا بذلك أداءها الاقتصادي.

الفرع الثاني: المنهج الثاني

تمثل الأبحاث الرائدة للباحث "كارول" (Caroll) في إطار المسؤولية الاجتماعية نقلة مهمة، حيث قدم تعريفا شاملا للمسؤولية بين فيه أهم أبعادها حيث أنها "هي مجموع من التزامات المؤسسة اتجاه المجتمع، هذه الالتزامات هي التزامات اقتصادية، التزامات قانونية، التزامات أخلاقية والتزامات خيرية."

وقد حدد "كارول" أبعاد المسؤولية الاجتماعية كالآتي:¹

أولا: المسؤولية الاقتصادية:

تمثل مسؤوليات أساسية يجب أن تضطلع بها منظمات الأعمال، حيث إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة للمجتمع بكلف معقولة ونوعيات جيدة، وفي إطار هذه المسؤوليات تحقق المنظمة العوائد والأرباح الكافية بتعويض مختلف مساهمات أصحاب رأس المال والعاملين وغيرهم.

¹ طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي ادريسي، الادارة الاستراتيجية- منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 524-525.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

ثانيا: المسؤولية القانونية:

هذه المسؤوليات عادة ما تحددها الحكومات بقوانين وأنظمة وتعليمات يجب ألا تخرقها منظمات الأعمال وأن تحترمها، وفي حالة عكس ذلك، فإنها تقع في إشكالية قانونية؛ وفي إطار هذه المسؤوليات يمكن الإشارة إلى إتاحة فرص العمل بصورة متكافئة للجميع دون تغيير بسبب الجنس أو القومية وغيرها .

ثالثا: المسؤولية الأخلاقية: يفترض في إدارة منظمات الأعمال أن تستوعب الجوانب الأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها، وفي حقيقة الأمر فإن هذه الجوانب لم توطر بعد بقوانين ملزمة، لكن احترامها يقيّد أمرا ضروريا لزيادة سمعة المنظمة المجتمع وقبولها فعلى المنظمة أن تكون ملتزمة بعمل ما هو صحيح وعادل ونزيه .

رابعا: المسؤولية الخيرية: وهذه مبادرات طوعية غير ملزمة للمنظمة، تبادر فيها بشكل إنساني وتطوعي من قبيل برامج تدريب، لا ترتبط بالعمل بشكل مباشر لعموم المجتمع أو الفئات خاصة به ككبار السن أو الشباب وغيرها؛ كما لا ترتبط هذه البرامج بزيادة الأرباح أو الحصة السوقية وغيرها.

والجدول التالي يوضح خلاصة للممارسات الأكثر استخداما والتي تعتبر أبعادا أساسية لمحتوى المسؤولية

الاجتماعية.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

الجدول رقم (02): أبعاد المسؤولية الاجتماعية وعناصرها الرئيسية والفرعية

البعد	العناصر الأساسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	منافسة العادلة	✓ منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين. ✓ احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين
	لتكنولوجيا	✓ استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي والخدمات التي يمكن أن يوفرها. ✓ استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة.
القانوني	قوانين حماية المستهلك	✓ عدم الاتجار بالمواد الضارة على اختلاف أنواعها. ✓ حماية الأطفال صحيا وثقافيا. ✓ حماية المستهلك من المواد المزورة والمزيفة.
		✓ منع تلوث المياه والهواء والتربة. ✓ التخلص من المنتجات بعد استهلاكها. ✓ منع الاستخدام التعسفي للموارد. ✓ صيانة المواد وتنميتها.
	السلامة والعدالة	✓ منع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. ✓ ظروف العمل ومنع عمل الأحداث وصغار السن. ✓ إصابات العمل. ✓ التقاعد وخطط الضمان الاجتماعي. ✓ عمل المرأة وظروفها الخاصة. ✓ المهاجر وتشغيل غير القانونيين. ✓ عمل المعوقين.
الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	✓ مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك. ✓ مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف. ✓ مراعاة حقوق الإنسان.
	الأعراف والقيم الاجتماعية	✓ احترام العادات والتقاليد. ✓ مكافحة المخدرات والممارسات اللاأخلاقية.
الخير	نوعية الحياة	✓ نوع التغذية. ✓ الملابس، الخدمات. ✓ النقل العام. ✓ الذوق العام.

المصدر: طاهر منصور الغالي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 82.

الفرع الثالث: المنهج الثالث

تعد التنمية المستدامة الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية وبذلك تستمد هذه الأخيرة اتجاهاتها من الاتجاهات والأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة، إذ تهتم بشكل أساسي بالجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي وكذا البيئي. ومن بين الباحثين الذين اعتمدوا على إدماج أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية الباحث "جون كينغتون" (John El Kingdon) عام 1999 مؤسس شركة الاستشارات الأولى لاستراتيجية التنمية المستدامة في بريطانيا (1994)، فقد أكد على أن المؤسسة المسؤولة اجتماعيا يجب أن تتميز بالأداء الجيد في ثلاثة أبعاد: الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية.

وفيما يلي أبعاد المسؤولية الاجتماعية وفقا لهذا المنهج:

أولا: البعد الاقتصادي¹

يمثل جميع العمليات والأنشطة ذات الطبيعة الاقتصادية، والذي تأخذ بعين الاعتبار التوجه الاجتماعي أو الالتزام الاجتماعي للمؤسسة المترتب عليها، ويوجه البعد نحو تحقيق الأداء الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية المتمثل بزيادة المبيعات وتحسين الإنتاجية، ومن أهم أصحاب المصالح الذين نستطيع إشباع رغبتهم تحت هذا البعد :

1- المساهمين: من بين أهم متطلبات هذه الفئة والتي يمكن أن تعتبر مقاييس للأداء الاجتماعي ما يلي :

- تحقيق أكبر ربح ممكن.

- رسم صورة محترمة للمؤسسة.

- زيادة حجم المبيعات.

- تحقيق نسب نمو عالية.

- تحقيق سبق في مجال النوعية.

2- العملاء: يجب أن تقوم المؤسسات بدراسات حول هذه الفئة لمعرفة متطلباتها وأسلوب تليتها، ومن أهم

متطلباتها:

- منتجات بأسعار مناسبة.

- منتجات بنوعية جيدة.

¹ بوسلامي عمر، دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مجمع صيدال (وحدة الدار البيضاء- الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2012/2013، ص80.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

- إتاحة ويسر للحصول على المنتجات.
- إرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج والتخلص منه بعد الاستعمال.
- التزام أخلاقي بعدم خرق قواعد العمل في السوق مثل الاحتكار.
- 2- الموردون:** تتوقع هذه الفئة أن تحترم المؤسسات تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة والتي يمكن أن تكون فيما يلي :
 - الاستمرار في التجهيز والإمداد خاصة لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية.
 - أسعار عادلة ومقبولة للمواد الجاهزة.
 - تطوير استخدام المواد الجاهزة للمؤسسات.
 - تسديد الالتزامات والصدق في التعامل.
 - تدريب الموردين على مخالف أساليب وطرق تطوير العمل من أجل ضمان جودة المواد المسلمة.

ثانيا: البعد الاجتماعي¹

هو مجموعة من الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الموجهة نحو الاستجابة إلى متطلبات ورغبات فئة معينة من أصحاب المصالح ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بعمل المؤسسة من أجل تكوين أداء اجتماعيا يساند النشاطات الاقتصادية للمؤسسة، ومن بين أهم أصحاب المصالح الذين نستطيع إشباع رغباتهم :

1-العمال: يجب أن تلتزم المؤسسة ببعض الالتزامات اتجاه هذه الفئة أهمها:

- أجور ومرتبات مجزية.
- فرص ترقية متاحة وجيدة.
- تدريب وتطوير مستمر، إضافة إلى ظروف عمل صحية ومناسبة.
- المشاركة في القرارات.
- الشفافية في العمل وتقليل الاتصالات غير الرسمية السلبية.
- 2-المجتمع المحلي:** من أهم الأساليب والطرق التي تعزز العلاقة مع المجتمع ما يلي :
 - المساهمة في دعم البنى التحتية للمجتمع.

¹ - الصادق رزق، أسامة بالنور، دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية في وجه نظر العملاء - دراسة حالة بنك البركة الوادي- ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، التخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمّ لخضر بالوادي، 2020/2019، ص 9.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

- دعم مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في مجموعة كبيرة من الجمعيات والمؤسسات الأخرى.
- احترام العادات والتقاليد السائدة في المجتمع وعدم خرق الآداب العامة والسلوك الإيجابي.

ثالثاً: البعد البيئي¹

يتعلق بمجموعة من الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة من أجل الحفاظ على البيئة، حيث تعد البيئة الطبيعية صاحب المصلحة الأساسي الذي يتم إشباع رغباته، ومن بين أهم المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على المؤسسات في هذا المجال:

- وجود نظام الإدارة البيئي.
- المواد والطاقة واستخدام المياه.
- الوقاية من التلوث وتقليل العادم وأنشطة إعادة التدوير.
- وجود سياسة بيئية.
- الانبعاثات البيئية.

¹ - بوسلامي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 85.

المطلب الرابع: العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية

في ضوء النظرة العامة لمفهوم الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات الواردة أعلاه، نجد أنه من الواضح أن هناك تداخل بين تصميم المفهومين، فكلاهما يدعو الشركات إلى الوفاء بمسؤولياتها الائتمانية والأخلاقية لأصحاب المصلحة، وبالتالي فكلا المفهومين يستمدان طاقتهما من نفس المصادر (الشفافية والمسؤولية والأمانة)، إن حوكمة المؤسسات وسيلة لزيادة قدرة المؤسسة على التصرف بطريقة مسؤولة اجتماعيا بالنسبة للموضوعات المحورية الأخرى، فالمؤسسة التي تهدف أن تصبح مسؤولة اجتماعيا يجب أن يكون لديها نظاما الحوكمة المؤسسة يمكنها من توفير إشراف عام ووضع مبادئ المسؤولية الاجتماعية.¹

فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية هي جزء من التزام المؤسسة بتطبيق حوكمة الشركات كما جاء في ركائز حوكمة الشركات فإنه يتوقع من مجالس الإدارة أن تتعامل بشكل عادل مع اهتمامات أصحاب المصالح الآخرين بما في ذلك مصالح العاملين والدائنين والزبائن والموردين والمجتمع، وتعتبر مراعاة المعايير البيئية والاجتماعية ذات الصلة في هذا الصدد، وعليه فإن مفهوم حوكمة الشركات يتسع في معناه ليشمل الجانب الاجتماعي وحماية الأطراف المختلفة ويضمن المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات تجاه المجتمعات.²

كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم حوكمة المؤسسات لا يضم المؤسسات الاقتصادية وأسواق المال فحسب بل يمتد لشمول كل المؤسسات ووحدات الإنتاج أو تقديم الخدمات سواء مملوكة للقطاع الخاص أو العام العاملة في المجتمع، حيث يؤثر نشاطها على رفاهية الأفراد والشركات والمجتمع، فحوكمة الشركات في منظور مجتمعي تنموي للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة والمجتمع ككل.

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات جاء ليعكس الوعي المتزايد من كون العمل التجاري المستديم لا يمكن تحقيقه فقط عبر تعظيم الربح في الأجل القصير، لكن الأهم من ذلك هو تبني سلوكيات مسؤولة فلا أحد يمكنه تجاهل الرابط الموجود بين الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي هي محور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، فمعظم الدراسات تشير إلى أن تطبيق الحوكمة سينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.³

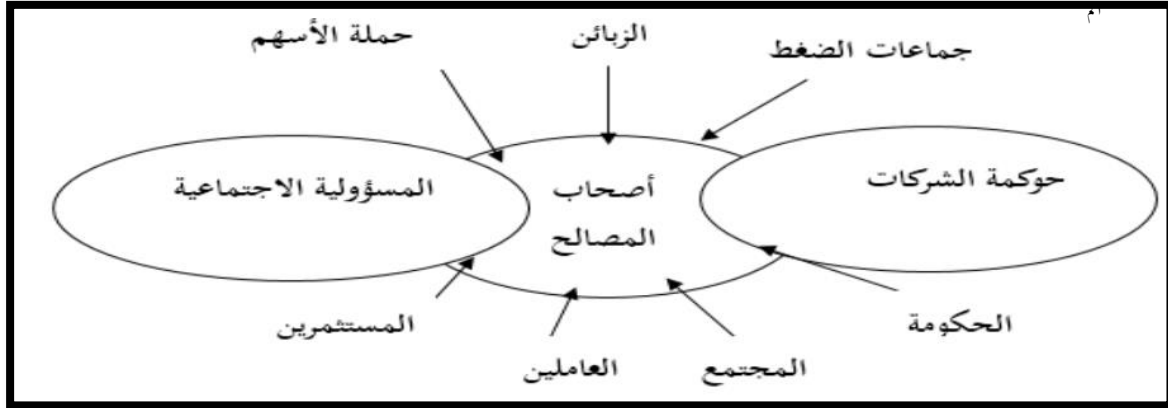
¹ - بن عمارة منصور، جلالة علي، الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة في العلاقات المتبادلة، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، العدد 02، جامعة باجي مختار - عنابة، جامعة باجي مختار - عنابة، جويلية، 2018، ص 131.

² - الأسرج حسين، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، دار التنمية والتخطيط، الكويت، 2010، ص 14-15.

³ - مصطفى يونس، أثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق حوكمة الشركات، دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد: 05، العدد: 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021، ص 85 - 103.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

الشكل رقم (03): يوضح العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية



المصدر: يليزك عبد الحليم، العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق القدرة التنافسية للشركات، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ديسمبر 2017، ص 107.

إن الإطار العام لمفهوم الحوكمة لا يرتبط بالنواحي القانونية والمالية والمحاسبة للشركات فقط ولكنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويمكن القول بأنه اذا صلحت الشركة كنواة صلح الاقتصاد ككل، و اذا فسدت فإن تأثيرها من الممكن أن يمتد لبضر عدد كبير من فئات الاقتصاد و المجتمع. وتجدر الإشارة الأهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات والتي لا خشم فقط بالربح، ولكنها فشم بتطور الصناعة واستقرار الاقتصاد وتقدم ونمو المجتمع ككل. هناك العديد من النظريات التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير وتوضيح المسؤولية الاجتماعية للشركات من أهمها نظرية أصحاب المصالح والتي تركز بشكل أساسي على أنه يجب على المنشآت أن يحدّد اهتمامها وتركيزها من حملة أسهم "المساهمين" إلى مجموعات أخرى لها كذلك علاقة بالمؤسسة، وقد أشيع هذا المفهوم من طرف فريادمان سنة 1984، أصحاب المصالح تتضمن العملاء، العاملين، الموردين، و المجتمع بشكل عام.¹

ولتوضيح العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية أكثر سيتم التطرق إلى:

نظرية أصحاب المصالح في فرع أول، المسؤولية تجاه أصحاب المصالح (المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات) فرع ثاني، المسؤولية الاجتماعية استنادا إلى خصائص حوكمة الشركات في فرع ثالث.

¹ - يليزك عبد الحليم، العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق القدرة التنافسية للشركات، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ديسمبر 2017، ص 107.

الفرع الأول: نظرية أصحاب المصالح

أول من عرض نظرية "أصحاب المصالح" و أهميتها في المجالات الإدارية كان (Freeman 1984)، الظاهرة التي ركز عليها (Freeman) في نظرية أصحاب المصالح هي العلاقة بين المؤسسة والبيئة المحيطة بها وكيف تتصرف المؤسسة في ظل تلك البيئة، وما هي ردة فعلها¹.

نظرية "أصحاب المصالح" تركز بشكل أساسي على أنه يجب على المنشآت أن يمتد اهتمامها وتركيزها من حملة أسهم "المساهمين" إلى مجموعات أخرى لها كذلك علاقة بالمؤسسة.² أصحاب المصالح تتضمن العملاء، العاملين، الموردين، و المجتمع بشكل عام.

منذ عشرين عاما ونظرية (Freeman) أو ما يسمى "نظرية أصحاب المصالح" يعتمد عليها في عدد كبير من الأبحاث، CLMENT قام بإجراء بحث لحصر الدروس المستفادة من تطبيق هذه النظرية في أبحاث قطاعات الأعمال، و قام باستعراض أكثر من 30 دراسة استخدمت نظرية "أصحاب المصالح" ولخص ما توصلت له تلك الدراسات في مجموعة من النتائج نذكر منها:³

- أن المنشآت تواجه ضغوطا متزايدة للاستجابة للأطراف المستفيدة والتي لها علاقة بأعمال المؤسسة. وفي دراسة WADDOCK, BODWELL AND GRAVES حدد الأطراف التي لها علاقة بأعمال المؤسسة والتي تسبب ضغط عليها إلى مجموعة أساسية و مجموعة ثانوية.

فالمجموعة الأساسية تتمثل في حملة الأسهم، العملاء، الموردين، العاملين، أما المجموعة الثانوية فتشمل المنظمات غير الحكومية، النشطاء، المجتمع، و الدولة.

أما النتيجة الثانية فإنه يجب قانونا على المنشآت الاستجابة لمتطلبات الأطراف التي لها علاقة بأعمال المؤسسة. نتيجة أخرى توصل لها clement وهي أن المدراء التنفيذيين في الشركات يتأثرون بشكل أساسي بآراء وتوجيهات رؤسائهم وينفذون تلك الآراء والتعليمات أكثر من تأثرهم و التزامهم بالمبادئ التي تصدرها المنظمات المهنية التابعين لها.

أما النتيجة الأخيرة فإن المؤسسة تستطيع أن تحسن من صورتها من خلال الاستجابة لطلبات "أصحاب المصالح".

¹ - سعد محمد مازق، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المملكة العربية السعودية، العدد الأول: 2009، ص 135.

² Clement. R, The lessons From stakeholder Theory for U.S Business leaders Business Horizons, May-June 2005, pp255-264.

³ - صديقي خضرة، المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات، م مداخلة في ملتق حور المشاركة: التأصيل النظري لماهية المسؤولية الاجتماعية والعوائد المحققة من جراء تبنيها، جامعة بشار، 2012، ص11.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

من أهم الأسئلة التي تركز عليها النظرية: ما هو هدف المؤسسة؟ وما هي المسؤوليات التي تواجهها المؤسسة تجاه الأطراف التي لها علاقة بأعمال المؤسسة؟ في أمريكا شركات كثيرة بدأت وطورت أعمالها وبدأت تديرها بالتوافق التام مع نظرية أصحاب العلاقة مع المؤسسة.

قدم collins أمثلة كيف أن مدراء الشركات فهموا بشكل كبير المقصود من نظرية "أصحاب المصالح" واستخدموها لخلق بيئة عمل مثالية. وتكون لدى مدراء تلك الشركات قناعة بأهمية تلك النظرية وأهمية العلاقة مع الأطراف التي لها اهتمام بأعمال الشركات، يؤكد key أن نظرية أصحاب المصالح أفضل النماذج التي تصف تصرفات وسلوك المؤسسة.¹

الفرع الثاني: المسؤولية تجاه أصحاب المصالح (المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات)

ظهر جدل كبير في مجال حوكمة المؤسسة وما زال هذا الجدل مستمرا حول من هي الأطراف التي ينبغي أن تستفيد من مكاسب المؤسسة هل هي كل الأطراف المستفيدة (أصحاب المصالح) أم المساهمين أم الزبائن، أولئك الذين يدافعون عن "فكرة أصحاب المصالح" يستمدون آراءهم من البراهين والدلائل التالية:

* خلق القيمة يكون أقوى عندما تتوزع أرباحه، فمثلا المشروع الذي يلي حاجات موظفيه وترقيات مساهميه له قيمة مضاعفة لأنه يستهدف في وقت واحد مجموعتين من أصحاب المصالح.

* على غرار المساهمين، فإن الأجراء والموردين والممولين يتحملون أيضا نسبة من المخاطرة التي تميز المشاريع فلهم الحق أيضا في اقتسام المكاسب.

من خلال ما سبق عرفنا بأن هناك مدرستان فكريتان محددتان، الأولى أعطت الأهمية إلى تعظيم قيمة المساهمين كسبب من أسباب الوجود، وكخط إرشادي رئيسي لإدارة الشركة، والثانية تعمل على أفضل استغلال وتحسين لقيمة "أصحاب المصالح"، أي أن فكرة وجود الشركة قائمة على تلبية المصالح وطموح كل من يساهم في نجاحها، خاصة أولئك الذين يتأثرون بقوة بنشاطاتها سواء كانوا من مستثمريها، أو موظفيها، أو مزوديه، أو زبائنها أو مجتمعاتها المحلية، ومن خلال هذه الرؤية فإن المسؤولية الشركة هي أكبر من توليد المال فحسب، فعلية توليد القيم وتوزيعها بطريقة ترضي مصالح وتوقعات جميع المشاركين الرئيسيين في عملية خلق القيم وهذا ما يصطلح عليه بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.²

¹ - Key.S, Toward Anew theory of the Firm : Acritique of stakeholder Theory, Management Decision, 1999, PP317-348. -

² - صديقي خضرة، مرجع سابق، ص 12.

الفرع الثالث: المسؤولية الاجتماعية استنادا إلى خصائص حوكمة الشركات

تتصف حوكمة الشركات بعدة مميزات كما ذكرنا سابقا ومن بين أهم هذه المميزات المسؤولية الاجتماعية، حيث تعمل الحوكمة على جعل المؤسسات مسؤولة على القيام بالمسؤولية الاجتماعية و الحفاظ على بيئة نظيفة لأن من أجل البقاء والتطور في ظل البيئة الاقتصادية الحالية، على المؤسسات أن تتفاعل مع التوجهات الاجتماعية والبيئية التي غيرت من ظروف النشاط على مستوى جميع الأسواق و فرضت ظروف تنافسية جديدة. و هذا ما أشار إليه تقرير صدر في أبريل 2002 من طرف " برنامج الأمم المتحدة للبيئة " و " مجلس الأعمال العالمي من أجل التنمية المستدامة و " معهد الموارد العالمي " تحت عنوان " أسواق الغد: التوجهات العامة و آثارها على الأعمال " والذي ربط بين المؤشرات الاقتصادية، البيئة والاجتماعية من جهة، وتطور مجمل الأسواق من جهة أخرى، بهدف مساعدة المؤسسات على اكتشاف رهانات المستقبل.¹

¹ - يليزاك عبد الحليم، مرجع سابق، ص 107.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة

لقد تناولت العديد من الدراسات متغيري الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة إما كمتغير تابع أو كمتغير مستقل أو متغير وحيد، لذلك ففي هذا المبحث سنستعرض أهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة ونناقشها.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

نستعرض من خلال هذا المطلب أهم الدراسات السابقة ذات الارتباط بموضوع دراستنا، حيث نقسمها ما بين الدراسات الوطنية الدراسات العربية، سواء الوطنية أو الدولية.

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية الوطنية (المحلية)

نوجز أهمها فيما يلي:

1- دراسة غلاي نسيمة، بعنوان: "الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات دراسة حالة بعض مؤسسات تلمسان"، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، السنة الجامعية: 2015/2014.

هدف هذا البحث إلى التطرق للحوكمة الشركات المسؤولية الاجتماعية التي تعتبر الركيزة الأساسية لها حيث تقوم بحماية مصالح مختلف الفئات الاجتماعية و التي لها علاقة بالمؤسسة و السبب في ذلك يرجع إلى كون البيئة التنافسية أصبحت تخضع إلى قوانين جديدة تقوم على احترام البيئة التي تعمل بها الشركة و كذا مختلف المتعاملين معها. وشملت الدراسة 30 مؤسسة جزائرية حيث تم استخدام برنامج الحزم الاحصائية SPSS وظهرت النتائج بان المؤسسات الجزائرية لا تطبق مبادئ حوكمة الشركات ولا تتبنى معايير المسؤولية الاجتماعية.

2- مسعودي محمد عمارة، بعنوان: "دور حوكمة الشركات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة روائح الورود - الوادي -"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، فرع تسيير المنظمات تخصص: حاكمية المؤسسات، جامعة محمد خضر - بسكرة - الموسم الجامعي 2014-2015،

تناولت هذه الدراسة دور حوكمة الشركات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل وتعزيز المسؤولية الاجتماعية، من

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

خلال التطرق الى الإطار المفاهيمي لكل من حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية ومن ثم توضيح العلاقة بين المتغيرين في المؤسسة محل الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الاستمارة لجمع البيانات وقد وزعت على عينة بلغ حجمها (75) فرد وكان عدد الاستمارات المسترجعة والصالحة للتحليل (63) استمارة.

استخدم في التحليل الإحصائي للبيانات عدة أساليب تضمنت المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وتحليل التباين الأحادي،... إلخ.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن أبعاد المتغير المستقل حوكمة الشركات (بعد المساهمين، بعد الإدارة، بعد أصحاب المصالح) لهم دور في التأثير على أبعاد المتغير التابع المسؤولية الاجتماعية البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الإنساني)، كما أوضحت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول متغيرات الدراسة ترجع للمتغيرات الشخصية والوظيفية.

كما توصلت الدراسة إلى توصيات عديدة من أهمها العمل على خلق وحدة أو مصلحة خاصة تعمل على إدارة النفايات في مؤسسة روائح الورود، والعمل على إشراك المسيرين والموظفين عند اتخاذ القرارات في مؤسسة.

3- دراسة صديقي خضرة بعنوان: " المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات"، الملتقى العلمي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة بشار، 14-15 فيفري 2012.

تهدف هذه الورقة البحثية الى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية وأهميتها والدور الذي تلعبه في المجتمع واستعراض العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات كما تطرق الخصائص حوكمة الشركات واعطاء مفهوم للمسؤولية الاجتماعية وبينت العلاقة بين حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية من خلال تطرقها للمسؤولية الاجتماعية اتجاه أصحاب المصالح، وقد خرجت الدراسة بجملة من النتائج أهمها :

- أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الشغل الشاغل لمنظمات الأعمال في كافة البلدان النامية منها والمتقدمة.
- أصبحت المسؤولية الاجتماعية من أكبر التحديات التي تواجه أصحاب رجال الأعمال .
- المؤسسات مطالبة بتطبيق الحوكمة من أجل تحقيق المسؤولية تجاه أصحاب المصالح وبالتالي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها .
- تركيز المؤسسات في أغلب الأحيان على فهم تفضيلات المستهلكين وتحقيقها وهذا يندرج ضمن المسؤولية الاجتماعية للمجتمع .

الفرع الثاني: الدراسات باللغة العربية الدولية

هناك العديد من الدراسات في هذا الجانب يمكن التطرق إلى البعض منها فيما يلي:

1- دراسة بلال شيخي بعنوان: " نطاق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في الدول العربية وأهمية الحوكمة في تعزيزها " مداخله في الملتقى الوطني حول المسؤولية الاجتماعية وفرص تحقيق التنمية المستدامة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس 16/17 جوان 2019.

تم من خلال هذه الورقة البحثية التطرق إلى التعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية في كونها عبارة عن التزام الشركات تجاه المجتمعات العاملة فيها بالمساهمة في تحقيق التنمية في إطار محالات عديدة تقع تحت أبعاد المسؤولية الاجتماعية التي تحملها المؤسسات تجاه المجتمع، والتي تتمثل في خمسة أشكال (البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي، البعد الإنساني والبعد البيئي)، كما سيتم التطرق إلى تحديد نطاق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في الدول العربية، حيث أن العديد من هذه الشركات تتصرف مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية على أنها فعاليات لممارسة العلاقات العامة والتوليد صورة إعلامية تسويقية إيجابية وفورية لدى البيئة الاجتماعية التي تعمل فيها الشركة من جهة، ومن جهة أخرى تلتزم ضعف دور منظمات المجتمع المدني في دعم المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، والذي بدوره بشكل حدا من حدود المسؤولية الاجتماعية في هذه الدول ما يمنعها من الوصول إلى ما وصلت إليه الدول الكبرى في هذا المجال.

كما سيتم أيضا تناول أيضا علاقة الحوكمة بالمسؤولية الاجتماعية وأهمية تفعيل دور الحوكمة في شركات القطاع الخاص في الدول العربية من أجل المساهمة في تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية فيها، ولكن قبل ذلك سيتم التعريف أولا مفهوم حوكمة الشركات في كونها عبارة عن مجموعة من القوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (حملة السندات، الموردين، العمال، الدائنين... الخ) من ناحية أخرى بما يحافظ على حقوق كل من هذه الأطراف، وذلك باتباع مجموعة من القواعد السليمة. حيث تعمل الحوكمة الجيدة والرشيدة في الشركات على تحقيق مجموعة من القيم المجتمعية التي تعود بالنفع على الشركات وأولاد والمجتمع ككل ثانيا. هذا ما بدون وجود علاقة بين كل من مفهوم الحوكمة ومفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أن المسؤولية الاجتماعية تدخل ضمن المبادئ التي تبني عليها الحوكمة، فالمسؤولية الاجتماعية أحد أهم ركائز حوكمة الشركات في إدارة المخاطر، الرقابة والمساءلة والسلوك الأخلاقي، كما أن الحوكمة تعمل على ضمان المسؤولية الاجتماعية من خلال الالتزام بالأخلاقيات الحميدة، بقواعد السلوك المهني، التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالشركة، والقيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة , فالالتزام بمبادئ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

الحوكمة الرشيدة يمثل مكسبا لكافة الأطراف ذات الصلة بشركات القطاع الخاص والتي تمثل مجالات أو أطراف المسؤولية الاجتماعية.

2- دراسة نازك حامد الهاشمي، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بحوكمة الشركات، مقال منشور في مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، العدد 43، ليبيا، كانون أول/ديسمبر، 2015. تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المسؤولية الاجتماعية كمفهوم قديم حديث، يكتنفه غموض وعدم دراية كافية من قبل البنوك والأفراد والمجتمع ككل؛ خاصة القطاع الخاص. وتحاول المؤسسات المالية (البنوك تعظيم أرباحها بكافة الوسائل، ولكن مع تغيير مفاهيم الأرباح ظهرت دوافع لان تبني دورا أكبر تجاه البيئة التي تعمل فيها، وخرجت بتوصيات منها ما يلي:

- الاستفادة من التجارب الدولية : لقد طبقت تجربة ربط المسؤولية الاجتماعية بالحوكمة في كثير من دول العالم، خاصة الدول الصناعية، فساهمت الحكومات بتحفيز المؤسسات بإعفاءات ضريبية مقابل التبرعات المقدمة، الأمر الذي شجع المؤسسات لتخصيص حصة من الأرباح للأعمال الاجتماعية .

- أنشأت بعض الدول العربية مثل دولة الإمارات العربية المتحدة غرفة للاستدامة، تقوم مهمتها بمهام إطلاق كتيبات، وأدلة إرشادية متنوعة حول أفضل الممارسات والتوصيات والنصائح لبيئة عمل صديقة ومستدامة.

- مساهمة دور جمعيات الحقوق المدنية وجمعيات حقوق المستهلك: ضرورة مساهمة منظمات المجتمع المدني التحقق من مستوى الجودة التي تقدمها البنوك لعملائها دونما تمييز، وصولا إلى حقوق المرأة في عدم تعيين حد أدنى للنساء و تميز المعاقين، وغيرها من أشكال التمييز غير المقبولة، وتنصب هذه الحقوق جميعها في المفاهيم الحديثة للمسؤولية الاجتماعية.

- إنشاء شراكة بين الحكومة والقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني للنهوض بالمسؤولية الاجتماعية.

- مفهوم البنك القدوة: لابد من توافر القدوة في السعي الجاد والحثيث في موضوعات مبتكرة وقادرة على إحداث تغيير إيجابي وحقيقي في حياة الناس والمجتمع على حد سواء؛ كالتعليم، والرياضة، والفنون، والثقافة، والأنشطة الإنسانية مثل : (برنامج دعم الأعمال الناشئة تدريب ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة برنامج الحرف اليدوية حملات وبرامج التوعية).

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

بعد أن تم عرض أهم الدراسات السابقة باللغة العربية في موضوع الدراسة، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الدراسات السابقة باللغة الأجنبية سواء اللغة الفرنسية أو الإنجليزية.

الفرع الأول: الدراسات باللغة الفرنسية

1- Etude Ben Sassi Elias, Gouvernance et responsabilité sociale de l'institution économique. Université de Ouargla

بعد أحداث 11 سبتمبر ونتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية ظهرت اتجاهات اقتصادية جديدة تداعيات على الشركات المسموح لها بتصميمها:

الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية الاقتصادية للشركات (CSR) التي كان لها تأثير كبير على جميع المصانع ، وخاصة في المصنع الاقتصادي.

تميل هذه الخريطة إلى إعطاء لمحة عامة عن شروط الحوكمة و (CSR) ، وذلك لمعرفة أهداف هذه المصطلحات الأخيرة والعلاقة التي تحيط بها. انتهت هذه الدراسة باستنتاج مفاده أن الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية لهما نفس الهدف من حيث حماية مصالح أصحاب المصلحة والمشاركة في التنمية المستدامة. فيما يتعلق بالعلاقة التي تربطهم ، يجب أن يأخذ هذا البيان الخاص بالشركة التي تطبق مبادئ الحوكمة في الاعتبار برنامج المسؤولية الاجتماعية.

2- Étude de Tari Muhammad Al-Arabi, Taglisiya Lamin: " La gouvernance d'entreprise et sa relation avec la responsabilité sociale ", le Forum national sur la gouvernance d'entreprise en tant que mécanisme de réduction de la corruption financière et administrative, Faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion, Université Muhammad Khider - Biskra, 06-07 mai 2012.

تناولت هذه الورقة البحثية العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية ، وكذلك تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي. العلاقات داخل الشركة والعلاقة بين الشركة والمتعاملين الخارجيين وكذلك تأثير حوكمة الشركة على الأداء المالي ، واستطاع أن يحقق مجموعة من النتائج منها:

ضرورة تطبيق حوكمة الشركات داخل الشركة لتلافي الأزمات المالية الناتجة عن الإدارة والتي تتطلب تضافر الجهود لتنفيذها والاستفادة منها.

- التزام الشركة بمعايير الحوكمة يعتمد بشكل أساسي على أدائها المالي ، حيث يعد هذا أفضل أساس لقياس وتقييم ممارسة الحوكمة.

ترتكز الرقابة على الحوكمة على ركيزتين أساسيتين: الإفصاح والشفافية ، وهما مطلب أساسي للحوكمة الناجحة.

- يعتمد نجاح نظام الحوكمة أيضًا على تحديد واضح ودقيق لمسؤوليات مجلس الإدارة.

المسؤولية الاجتماعية هي أحد المبادئ التي يقوم عليها الحكم.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الانجليزية

1- Mustafa Younesi, The impact of social responsibility on achieving corporate governance A field study on a sample of economic institution, Al-Mutanada Journal of Economic Studies and Research, Volume: 05, Issue: 02, University of Djelfa, Algeria, 2012

تهدف الدراسة إلى إبراز دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية ، ولتحقيق ذلك اعتمدنا على أداة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات ، وتحتوي على عبارات لمتغيرات الدراسة.

تتمثل في أبعاد (المسؤولية تجاه المجتمع ، المسؤولية تجاه العملاء ، المسؤولية تجاه الموظفين) للمتغير المستقل، وحوكمة الشركات كمتغير تابع.

وبعد تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة ، وجدت الدراسة أن هناك تأثيراً إيجابياً للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق حوكمة الشركات في المؤسسات قيد الدراسة.

2- Reality of Corporate Social Responsibility in Algeria Case Study of Some Algerian Economic Enterprises KHENFRI. Khaidher, Doctor Degree &2 PHD STUDENTS Accounting And Auditing University M'hamed BOUGARA Of BOUMERDES- ALGERIA P/ BOURNISSA Meriem PHD Student Accouting And auditing.

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمبادئ المسؤولية الاجتماعية، ولتحقيق الغرض من الدراسة، قمنا بتحليل التوضيح التجريبي الذي تم استخلاصه من التقارير السنوية الصادرة عن بعض المؤسسات الاقتصادية مثل سونالغاز ، سوناطراك. والروبية RCA خلال الفترة 2014 حتى 2016. وكشفت الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية في هذه الشركات خلال فترة الدراسة ازدادت سنوات بعد سنوات، مثل شركات Sonalgaz تم بذل جهود كبيرة وعدة خطوات في التزامها بمبادئ المسؤولية الاجتماعية تجاه موظفيها ، وتوجيه الآخرين، ناهيك عن سوناطراك التي تعد من أبرز الفاعلين الاقتصاديين في تطبيق المسؤولية الاجتماعية. أما بالنسبة لشركة RCA Rouiba فهي تمتلك جزءاً كبيراً من المساهمة في هذا الموضوع. في النهاية نستنتج أن المسؤولية الاجتماعية في عينة الشركات الجزائرية قد تم دمجها في الغالب في السنوات القليلة الماضية وهذا يرجع إلى مبدأ الحوكمة.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

بعد استعراضنا للدراسات السابقة نجد أن هاته الدراسات تتداخل وتختلف مع دراستنا في عديد النقاط، نلخص أهمها فيما يلي:

- من حيث الهدف:

اتفقت الدراسات السابقة على الدراسات الحالية على تناولها في دور العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والميزة التنافسية مثل: دراسة (غلاي نسيمة، بعنوان: "الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات) ودراسة (يطو ربيع، 2018/2017) ودراسة (صديقي خضرة بعنوان: " المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات) ودراسة (بوسلامي عمر، 2013/2012) فقط اختلفت الدراسة المحلية العربية على الدراسة الحالية هي دراسة (بلال شخحي بعنوان: " نطاق المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في الدول العربية وأهمية الحوكمة في تعزيزها) التي تناولت نطاق المسؤولية الاجتماعية وتطرقت إلى أهمية الحوكمة في تعزيزها، وأيضا اختلفت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية مثل: دراسة (Mustafa Younesi, The impact of social responsibility on achieving corporate governance A field study on a sample of economic institution)، و دراسة (مسعودي محمد عمارة، بعنوان: "دور حوكمة الشركات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية)، وهناك بعض الاختلافات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث مكان الدراسة في هذا الحد.

- من حيث المنهج:

تباينت الدراسات المستعرضة في المنهج المستعرضة في المنهج المتتبع حيث اتفقت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة في تناولها المنهج الوصفي التحليلي واختلفت فقط مع دراسة (نازك حامد الهاشمي، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بحوكمة الشركات)،

Etude Ben Sassi Elias, Gouvernance et responsabilité sociale de l'institution économique. Université de Ouargla

- من حيث العينة:

شملت الدراسات السابقة على عينات مختلفة من حيث العدد المستهدف وتنوعت الأعداد بين (44-100) ما بين موظف وعميل، وما بين مؤسسات اقتصادية خاصة وما بين بنوك عمومية وخاصة.

- من حيث الأدوات المستخدمة:

استخدمت الدراسات المستعرضة أكثر من أداة للتوصل إلى نتائج دراستها واتفقت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة في تناولها أداة الاستبانة ما عدا الدراسات التالية التي اعتمدت على الاستبانة والمقابلة وهي: دراسة (نازك حامد الهاشمي، المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بحوكمة الشركات)،

Etude Ben Sassi Elias, Gouvernance et responsabilité sociale de l'institution économique. Université de Ouargla

- القيمة المضافة للدراسة الحالية:

من خلال عرض والتعقيب على الدراسات والأبحاث السابقة، نلاحظ أنه يوجد اختلاف واضح بين طريقة معالجة كل دراسة ونتائجها، ولكن يمكن القول إن كل دراسة من الدراسات السابقة اتسمت بخاصية معينة حيث أن كل واحدة منها تناولت الموضوع من زاوية أو أكثر من زوايا موضوعنا، كما أنه حاولنا الربط بين مختلف أفكار وأهداف هذه الدراسات من أجل التوصل إلى وضع إشكالية بحثنا والتي تهدف إلى معرفة دور حوكمة المسؤولية داخل المؤسسات الاقتصادية والتي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة التي تم ذكرها، ركزت الدراسة الحالية على الدور الذي تلعب المؤسسات الاقتصادية، في تحقيق وتجسيد حوكمة المسؤولية الاجتماعية من خلال الاستراتيجيات والآليات المختلفة، ومدى اسهامها وانعكاسها على الخدمات سواء من حيث النوعية أو الجودة ومقاربتها للمواصفات العالمية من حيث الشفافية الملموسة وترقية الجودة الخدماتية، والانتاجية. وأيضا استفادات الدراسة من:

- الاهتمام إلى بعض المصادر التي تناولت موضوع بحثنا.
- الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد محاور الاستبيان وفي اختيار منهج الدراسة.
- التعرف على العديد من الكتب والمجالات والرسائل العلمية التي تخدم البحث العلمي في موضوع هذه الدراسة.
- إبراز أهمية الحوكمة من خلال عرض أهم المبادئ والركائز وغيره من الأمور التي يمكن أن يكون لها تأثير في تحسين المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

- إبراز أهم العوامل المحددة لتحسين المعلومات المحاسبية والتي تؤثر في تطبيق حوكمة الشركات؛
- العوامل التي تساهم بها الحوكمة في تقييم ممارسة المسؤولية الاجتماعية؛
- التعرف على آراء عينة الدراسة التي شملت بعض المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية الوادي ؛
- محاولة تكوين نتيجة حول مدى دور وأثر حوكمة الشركات في تحسين المسؤولية الاجتماعية حسب الرأي الأكاديمي والرأي المهني.

خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري لحوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية، بحيث أوضحنا مجموعة من المفاهيم المتعلقة بهم من حيث أهدافها ومدى أهميتها، ثم تطرقنا في المبحث الثاني المسؤولية الاجتماعية من حيث التعريف والأهمية والأهداف والأبعاد، كما تناولنا أيضا علاقة حوكمة المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية.

ولمعرفة أكثر عن حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية، ركزنا في الجزء الثاني لهذا الفصل على مجموعة من الدراسات السابقة حول الموضوع وأوجه الاختلاف والتشابه بين دراستنا الحالية، والتي هدفت جميعها إلى إبراز أهمية حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية، ومن خلال ذلك سوف نحاول في الفصل الثاني من الدراسة إلى إسقاط ما تم استخلاصه من الدراسة النظرية إلى الدراسة الميدانية وذلك عن طريق توزيع استمارة الاستبيان على عينة الدراسة وهي بعض المؤسسات الاقتصادية في ولاية الوادي.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد التطرق للدراسة والتحليل لمختلف الجوانب النظرية ذات العلاقة بموضوع الدراسة و المتمثل في حوكمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية في ولاية الوادي، سيتم من خلال هذا الفصل التطبيقي إلى إسقاط العناصر النظرية على أرض الواقع من خلال اخذ بعض المؤسسات بولاية الوادي نموذجاً للدراسة، ولا يمكن القيام بهذه الدراسة دون إتباع إجراءات منهجية تسمح بتحديد الخطوات التي يجب المرور بها والمعلومات التي يمكن الحصول عليها، وسنحاول التطرق إلى الإطار الميداني للبحث من خلال عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية للمؤسسات عبر توزيع استبيان محكم وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة.

المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

المبحث الأول : الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة

تتمحور الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة مدى تطبيق آليات الحوكمة للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية بالوادي من وجهة نظر والموظفين العاملين فيها ، حيث اشتمل هذا المبحث على الأدوات والإجراءات المتبعة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

اشتمل هذا العنصر على الأدوات والإجراءات المتبعة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة، واستخدمنا المنهج الوصفي والتحليلي في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، حيث تم استخدام استبانة في جمع البيانات من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات تسهم في تحسين الواقع وتطويره

تهدف الدراسة في هذا الجزء إلى معرفة مدى تطبيق آليات حوكمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية بولاية الوادي

أولا / مجتمع الدراسة وطريقة سحب العينة :

1/ مجتمع الدراسة : كون الظاهرة المدروسة تتعلق بمدى تطبيق حوكمة المسؤولية الاجتماعية ودورها في داخل المؤسسة دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية في ولاية الوادي اذا مجتمع الدراسة يتكون من مجموع كل المؤسسات العاملة في اقليم ولاية الوادي ولكبر حجم المؤسسات الاقتصادية في الوادي وتنوعها فقد اعتمدنا اسلوب المعاينة واخترنا اهم المؤسسات كعينة الدراسة .

2/ عينة الدراسة: بما أنه تم الاعتماد على أسلوب الاستبيان في جمع المعلومات والبيانات فقد ارتأينا توزيع وإجراء الاستبيان بالاعتماد على الطريقة القصدية، وهذا راجع لطبيعة الأسئلة المطروحة في الاستمارة تتطلب أشخاص ذوي خبرة عالية ولديهم دراية كافية حول تطبيق آليات حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية ، ولقد تم توزيع 50 استمارة اسئلة على عمال المؤسسة ولكن الاستثمارات المعتمدة كانت 43 استمارة فقط نظرا لالغاء بعض الاستثمارات والبعض الآخر لم يسترجع .

ثانيا / تحديد مصادر البيانات وطريقة جمعها

اعتمدنا في الدراسة الميدانية على مصدرين أساسيين للبيانات، حيث قمنا بجمعها من خلال المصادر الأولية والثانوية والتي لها علاقة بموضوع الدراسة وتمثلت فيما يلي:

1/ المصادر الثانوية: تمثلت المصادر الثانوية للدراسة في مجموعة من المقالات العلمية والبحوث الجامعية إضافة إلى الدراسات السابقة والتي تطرقت إلى موضوع بحثنا.

2/ المصادر الأولية: تتمثل المصادر الأولية للدراسة في أداة الاستبيان وتم توزيعه إلكترونياً، بهدف تجميع البيانات اللازمة لموضوع الدراسة ومعالجتها احصائياً بالاستعانة ببرنامج SPSS.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

نسعى من خلال هذا المطلب إلى توضيح أداة الاستبيان المستخدم في الدراسة وآلية تصميم الاستبيان وهيكل الاستبيان وهدف من استخدامه:

أولاً: تصميم استمارة الاستبيان

يعتبر الاستبيان: " الأداة الأكثر استخداماً في البحوث الاجتماعية والإنسانية إذ يعتبر وسيلة لجمع البيانات من خلال احتوائه على مجموعة من الأسئلة أو العبارات ويطلب من المستجوبين الإجابة عليها ويتم توزيع الاستبيان عادة باليد أو من خلال إرسالها إلى المستجوبين عبر البريد وغيرها⁴⁵ .

من خلال هذه المرحلة قمنا بتصميم أسئلة الاستبيان بصفة بسيطة، بحيث تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين، بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث.

تمثل استمارة الاستبيان الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة لجمع البيانات والمعلومات من الواقع، و المتمثلة في آراء و جهات نظر موظفي حول مشكلة الدراسة.

■ ولكي تكون الاستمارة دقيقة و منظمة في شكلها العلمي من حيث البساطة و الوضوح و المضمون، فقد تم تصميمها على ثلاثة مراحل

تعتبر هذه المرحلة الخطوة الأولى في إعداد الاستمارة، و انطلاقاً من الجانب النظري تم صياغة مجموعة من الأسئلة مراعين في ذلك إشكالية البحث و الفرضيات الموضوعية، و لقد راعينا في إعداد الأسئلة ما يلي:

➤ استعمال لغة سليمة؛

➤ صياغة أسئلة بسيطة و غير قابلة للتأويل؛

➤ ترتيب الأسئلة و تسلسلها و ربطها بالأهداف المرجوة من الدراسة الميدانية.

قمنا بتصميم وتوزيع استبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة، وذلك بناءً على فرضيات الدراسة ومتغيراتها المستقلة، ويتكون هذا الاستبيان من قسمين على النحو التالي :

⁴⁵ -د- ضو نصر ، محاضرات في مقياس تقنيات الاستقصاء ، مقدمة للسنة الأولى ماستر اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشهيد

حمه الأخضر بالوادي ، 2018

القسم الأول: وهو عبارة عن السمات الشخصية عن المستجيب (العمر ، الوظيفة ، المؤهل العلمي ، الخبرة).

القسم الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة وتتكون الاستبانة من 26 فقرة موزعة على محورين رئيسيين هما المحور

الأول : مدى تطبيق آليات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية ، والمحور الثاني : تفعيل القرار الاستثماري كما هو

موضح في الملحق رقم 2 (الاستمارة)

المحور الأول: تطبيق آليات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية وينقسم إلى بعدين :

- البعد الأول: الآليات الداخلية، ويتكون من (10) فقرات.

- البعد الثاني: الآليات الخارجية ويتكون من (8) فقرات.

المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية ، ويتكون من (8) فقرات.

كما وضحنا سابقا فانه روعي في صياغة عبارات الاستبيان طريقة تتيح للمستجوبين فرصة الإجابة عنها بكل

وضوح ووفقا للدراسات السابقة فإن معظمها تعتمد على مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي، بحيث

يقابل كل عبارة قائمة تحمل الاختيارات التالية: موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة (وتمثل رقميا

(1,2,3,4,5) على التوالي:

جدول رقم (03): توزيع درجات مقياس ليكرت الخماسي

بدائل القياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة/الترميز	01	02	03	04	05

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مقياس ليكرت (Likert Scale)

لإعداد دليل الموافقة لتحليل إجابات أفراد العينة الدراسة على عبارات الاستبيان⁴⁶ :فانه تم اعتماد على

أدوات الإحصائية التالية: المدى، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري حيث: المدى: لتحديد مجالات ل مقياس

ليكرت الخماسي المستخدم في الاستبيان الدراسة حيث تم حساب المدى و يساوي= (أعلى درجة في مقياس-

- *مقياس ليكرت" :يعود أساس ظهور هذا المقياس الى الباحث Resis Likert وهو مقياس نفسي يستخدم عموما في الاستبيانات، وهو

المقياس الأكثر شيوعا في الاستخدام خاصة في البحوث النفسية، وعند الإجابة على مقياس ليكرت يقوم المبحوثين بتحديد مستوى موافقتهم على بنود

التي تضمنها الاستبيان... ويعرف البند وفقا لمقياس ليكرت بانه عبارة بسيطة يتم سؤال المبحوث للتقييم وذلك اعتمادا على المعايير الموضوعية او

الشخصية والتي يمثلها ورؤيته المسبقة حول ذلك، وبشكل عام فأن مستوى الموافقة أو عدم الموافقة هو ما يتم قياسه في هذا المقياس ... وفي الغالب

يتكون مقياس ليكرت من خمسة مستويات مرتبة يطلب الإجابة عليها" نقلا عن المرجع مصطفى طويطي، وعيل ميلود :المرجع السابق، ص 51

⁴⁶- ضو نصر ، محاضرات في مقياس تقنيات الاستقصاء ، مقدمة للسنة الاولى ماستر اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشهيد

حه الاخضر بالوادي ، 2018.

أدني درجة في مقياس $= (5-1) = 4$ (وللحصول على طول الفئة للتنقل بين المجالات الموافقة نقوم بقسمة المدى على عدد درجات الموافقة وذلك على نحو التالي : طول الفئة = المدى / عدد درجات المقياس، طول الفئة $4/5 = 0.8$ وبإضافة هذه القيمة في كل مرة للحد الأدنى لدرجة الموافقة نحصل على الحد الأعلى لكل مجال مثلاً $1 + 0.8 = 1.80$: فنحصل على مجال $[1 - 1.80]$ وهو مجال موافقة بدرجة منخفضة جداً . وهكذا مع كل مجالات الموافقة، وتفيد هذه العملية في التعرف على موقف المشترك لإجمالي أفراد العينة على كل عبارة وعلى كل محور حيث نحصل على المجالات كما يلي:

جدول رقم (04): تحديد الاتجاه المستجوبين حسب قيم المتوسط الحسابي

الاتجاه (التقييم)	الاوزان	مجال المتوسط الحسابي
غير موافق بشدة	1	من 01 إلى 1.80 درجة
غير موافق	2	من 1.81 إلى 2.60 درجة
محايد	3	من 2.61 إلى 3.40 درجة
موافق	4	من 3.41 إلى 4.20 درجة
موافق بشدة	5	من 4.21 إلى 5 درجة

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع : د. ضو نصر ، محاضرات في مقياس تقنيات الاستقصاء ، مقدمة للسنة الأولى ماستر اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشهيد حمه الأخضر بالوادي ، 2018

إضافة إلى تحديد اتجاهات العينة نحو مدى موافقتهم على عبارات الاستبيان فإننا أيضاً نقوم بترتيب العبارات من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة متوسط حسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف المعياري بينهما.

ثانياً: تحديد نوع توزيع بيانات المستجوبين وأساليب المعالجة الإحصائية

1/ تحديد نوع توزيع بيانات المستجوبين نحو محاور الاستبيان : بعد جمع بيانات المستجوبين وترميزها و إدخالها في برنامج spss فإنه قبل تحليل البيانات يجب تحديد ما إذا كانت بيانات المستجوبين على مضمون متغيرات الدراسة التي يتم دراستها تتبع التوزيع الطبيعي أم التوزيعات الاحتمالية الأخرى. وهناك عدة طرق إحصائية للكشف عن نوع توزيع بيانات الاستبيان وهي (طريقة اختبار Kolmogorov-Smirnov، وطريقة اختبار Shapiro-Wilk) وبالإستعانة ببرنامج spss وعند إجراء استكشاف نوع توزيع البيانات فإن اختبار (Tests of Normality) يعطي لنا

مخرجات معًا لكل من (اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk) في جدول واحد، و-بأي منهما نستدل على نوع التوزيع؟ و هنا سنعتمد على القاعدة التالية: أن اختبار Kolmogorov-Smirnov يستخدم إذا كان عدد العينة أكبر أو يساوي 50، في حين نستدل بنتائج اختبار Shapiro-Wilk إذا كان عدد العينة أقل من 50⁴⁷.

2/ تحديد أساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم إخضاع البيانات إلى عملية التحليل الإحصائي بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS: Statistical Package for the Social Sciences (SPSS: V21) وتم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية كما هو موضح فيما يلي:

الجدول رقم (05) يبين شرح أساليب الإحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات الدراسة

الأداة الإحصائية	وصفها
التكرار و النسبة % والرسوم البيانية	لوصف أفراد عينة الدراسة
معامل ألفا كرونباخ	اختبار ثبات الاستبيان
معامل ارتباط بيرسون	لاختبار صدق الاستبيان
المتوسط الحسابي:	وهو متوسط مجموعة من القيم، أو مجموع القيم المدروسة مقسوم على عددها، وذلك بغية التعرف على متوسط إجابات المستجوبين حول الاستبيان ومقارنتها بالمتوسط الفرضي المقدر ب (03) لأن التنقيط يتراوح من (01) إلى (05)، والمتوسط يساعد في ترتيب العبارات حسب أعلى قيمة له.
الانحراف المعياري:	وذلك من أجل التعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة اتجاه كل فقرة أو محور، ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من الصفر هذا يعني تركيز الإجابات وعدم تشتتها، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات أو العبارات لصالح الأقل تشتتًا عند تساوي المتوسط الحسابي بينها.
اختبار T (one Sample t-test)	لمعرفة الدلالة الإحصائية (دال أو غير دال) في اختبار الفرضيات (الإحصاء الاستدلالي) ويفيد هذا الاختبار (one Sample t-test) في الكشف عن ما إذا كان هناك فرق جوهري (دال إحصائيًا) بين المتوسط الحسابي $\bar{X}$ لإجابات أفراد العينة و المتوسط الفرضي ($x=03$)
مستوى الدلالة 0.05	يتم اختبار الفرضية على مستوى دلالة محدد ومستوى الدلالة الشائع الاستخدام في الدراسات السابقة هو 0.05 وهو ما يعرف بقيمة ألفا، أي أنه يتم اختبار الفرضية

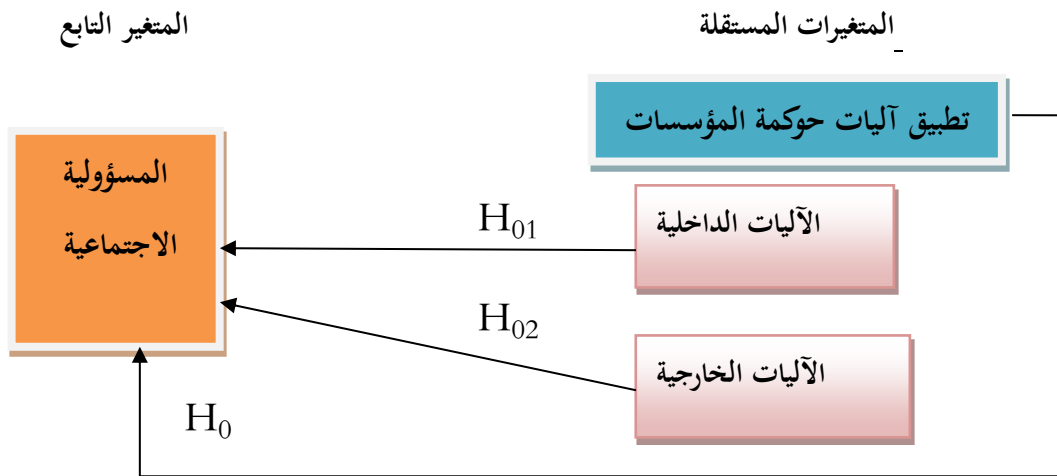
⁴⁷ - أبو زيد، محمد خير سليم، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية SPSS، الرياض، دار جرير للنشر والتوزيع، 2005، ص 156.

الصفيرة على مستوى الدلالة الفا تساوي 0.05 ويعني ذلك أن احتمال الخطأ في المعاينة، يجب ألا يزيد عن 0.05 أو بمعنى آخر يقبل مقدار خطأ في صحة النتائج لا يزيد عن 0.05.	
يظهر في مخرجات البرامج الإحصائية مثل Spss، وعلى أساسه يتم اختبار الدلالة الإحصائية للمؤشرات الإحصائية المحسوبة وهذا من خلال مقارنة من خلال قيمة احتمال الخطأ (Sig) المصاحبة لقيم المؤشرات الإحصائية مع مستوى الدلالة 0.05	مستوى المعنوية (Sig)، أو (احتمال الخطأ) (P-value):

المصدر: من اعداد الطلبة وبتصرف بالاعتماد على المراجع التالية :- د. طويطي مصطفى ، د. وعيل ميلود ، مطبوعة
جامعية موسومة بـ " أساليب تصميم وإعداد الدراسات الميدانية - منظور إحصائي - "، معتمد من طرف المجلس العلمي بكلية
العلوم الإقتصادية ، التجارية و علوم التسيير - جامعة البويرة ، بتاريخ 30 جوان 2014 على الرابط: <http://dspace.univ-ouira.dz:8080/jspui/handle/123456789/3327>

ثالثا/ نموذج الدراسة: سوف نقوم وضع نموذج الدراسة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وفق الشكل رقم
(1-2) والذي بدوره يوضح اختبار فرضيات الدراسة التطبيقية كما يلي :

الشكل رقم (04) نموذج الدراسة



المصدر : من اعداد الطلبة

المطلب الثالث: صدق وثبات المحتوى

في هذا المطلب سوف نتطرق الى ثبات اداة الدراسة وصدقها من خلال الصدق الظاهري والبنائي كما يلي :

اولا / الصدق الظاهري :

عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (05) أعضاء في هيئة التدريس، لأخذ بملاحظاتهم في بناء الاستبيان، والتأكد من صدق وملائمة فقرات الاستبيان لتحقيق الأهداف البحثية المتوخاة من الدراسة، حيث تم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

ثانيا/ قياس ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبيان أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، ويكون من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha). الذي يعد من أفضل المقاييس للدلالة على ثبات وصدق الاستبانة، وقد قدر هذا المقياس بواسطة برنامج (SPSS) حيث قيمته موضحة لكل بعد ومحور كما في الجدول التالي الذي يوضح اختبار الثبات والصدق لمخاور الدراسة.

جدول رقم (06): نتائج اختبار ثبات وصدق الاستبانة.

المحاور	الأبعاد	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول تطبيق آليات حوكمة الشركات	اليات الداخلية	10	0.827	0.909
	اليات الخارجية	08	0.709	0.842
إجمالي محور تطبيق آليات حوكمة الشركات		18	0.746	0.863
إجمالي محور تفعيل القرار الاستثماري		08	0.565	0.751
الإجمالي		26	0.762	0.872

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss

تدل معاملات الثبات على ثبات المحتوى بصورة عامة نظرا لان معامل الثبات عال ويقترب للواحد الصحيح وهذا يدل على قدرة الأداة في تحقيق أغراض الدراسة، حيث يتضح من الجدول السابق أن أعلى معامل ثبات فيما يتعلق بأبعاد تطبيق آليات حوكمة الشركات هو (0.827) ويتعلق بالبعد اليات الداخلية , بينما نلاحظ أن أقل معامل ثبات قدر ب (0.254) ويتعلق بمحور المسؤولية الاجتماعية , بينما كان معامل الثبات لإجمالي المحاور عالي حيث بلغ (0.762). مما يدل على ثبات وصدق المحتوى لاستمارة الأسئلة .

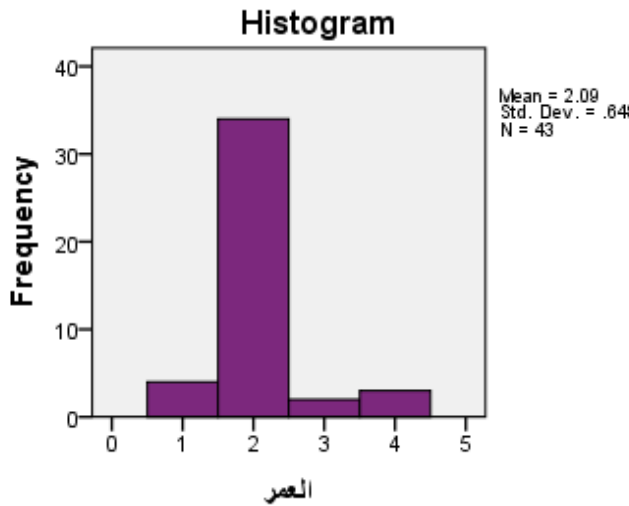
المبحث الثاني : عرض النتائج واختبار الفرضيات

بعد عملية استرجاع الاستبيانات وتشفيرها وتفرغها في البرنامج الاحصائي spss21 تتم عملية عرض النتائج من خلال تحديد خصائص العينة ثم معرفة اتجاهات اجابات العينة حول كل العبارات والمحاور لنصل في الاخير لاختبار فرضيات الدراسة كما يلي :

المطلب الاول : عرض خصائص العينة

أولاً: توزيع أفراد العينة تبعاً العمر: وهي كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم(07) : توزيع عينة دراسة حسب العمر الشكل رقم (05): توزيع عينة دراسة حسب العمر



الفئة	التكرار	النسبة
اقل من 25 سنة	04	%9.3
من 25 الى 35 سنة	34	%79.1
من 35 الى 45 سنة	02	%4.7
من 45 سنة فاكتر	03	%7.0
المجموع	43	%100

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على مخرجات SPSS

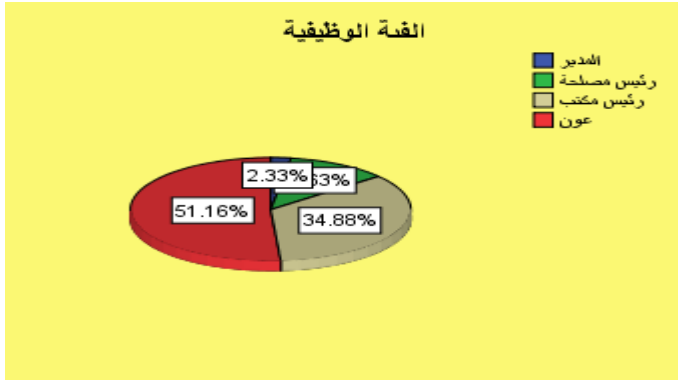
من خلال الجدول أعلاه والخاص بالمعلومات حسب متغير العمر نلاحظ تباين في الأعمار وأن الفئة العمرية من 25 الى 35 سنة كانت الاكبر بنسبة مئوية 79.1% ، تليها الفئة العمرية من (اقل من 25 سنة) بنسبة مئوية 9.3%، ثم تأتي الفئة (من 45 سنة فاكتر) بنسبة 7% ، واخير الفئة العمرية من (35 الى 45 سنة) بنسبة مئوية قدرت ب 4.7% ، ومنه فإن الفئة العمرية الأكثر تكرار تميل إلى أعمار ما (بين 25 و35 سنة) مما يعني أنها لها خبرة معتبرة في التعامل ميدانيا وهذا ما يمكن أن ينعكس إيجابيا علي نتائج البحث .

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

ثانيا : توزيع أفراد العينة تبعا للوظيفة : وهي كما يوضحها الجدول التالي:

الشكل رقم (06): يبين توزيع العينة حسب الوظيفة

جدول رقم(08) : يبين توزيع العينة حسب الوظيفة



الفئة	التكرار	النسبة
مدير	01	2.3%
رئيس مصلحة	05	11.6%
رئيس مكتب	15	34.9%
عون	22	51.2%
المجموع	43	100%

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على برنامج spss

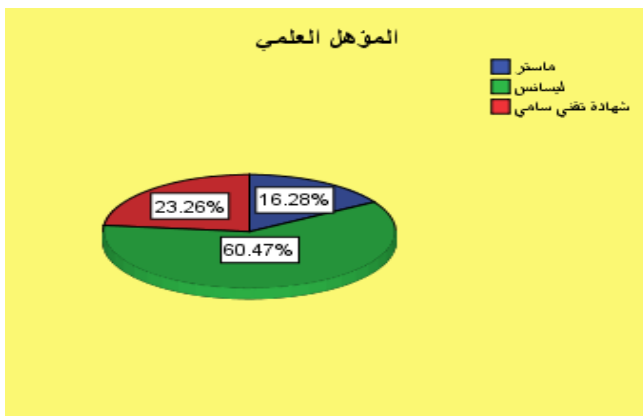
من الجدول والشكل السابقين يتضح توزيع الأفراد العينة حسب الوظيفة بنسب متفاوتة، حيث أن الموظفين عون الإداريين يمثلون أكبر نسبة 51.2% ، أما رؤساء المكاتب يمثلون نسبة 34.9% ، أما رؤساء المصالح يمثلون نسبة 11.6% ، وفي أخير مدراء يمثلون نسبة 2.3% و سبب هذا التفاوت هو طبيعة هيكلها التنظيمي .

ثالثا: توزيع أفراد العينة تبعا للمؤهل العلمي

وهي كما يوضحها الجدول التالي:

الشكل رقم (07): توزيع عينة دراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم(09) : توزيع عينة دراسة حسب المؤهل العلمي



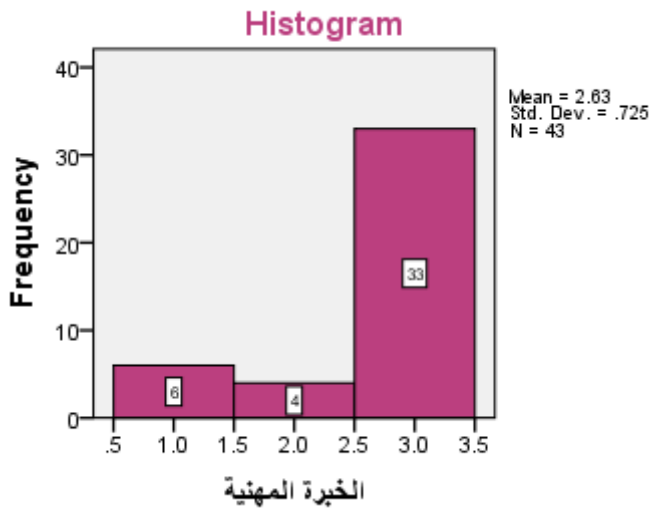
البيان	التكرار	النسبة
ماستر	07	16.3%
ليسانس	26	60.5%
شهادة تقني سامي	10	23.3%
المجموع	43	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل (المستوى التعليمي) أن أغلبية أفراد العينة من حاملي شهادة الليسانس حيث بلغ عددهم 26 فرد بنسبة مئوية 60.5% وهي نسبة مرتفعة، في حين بلغت نسبة حاملي شهادة التقني سامي 23.3%، ونسبة حاملي شهادة الماستر 16.3%، أي أن أغلبية أفراد العينة لديهم مستوى جامعي وهذا ما يزيد من أهمية البحث و النتائج المتوصل إليها.

رابعاً - توزيع أفراد العينة تبعاً الخبرة المهنية : وهي كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (10): توزيع عينة دراسة حسب الخبرة المهنية الشكل رقم (08) : توزيع عينة دراسة حسب الخبرة المهنية



البيان	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	06	14.0%
بين 5 الى 10 سنوات	04	9.3%
من 10 سنوات فأكثر	33	76.7%
المجموع	43	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج spss

يمثل الجدول والشكل السابقين توزيع العينة حسب متغير الخبرة، حيث نجد أن أغلب أفراد العينة لديهم خبرة في العمل تتجاوز خبرتهم أكثر من 10 سنوات ، حيث قدرت بـ 76.7% وهي نسبة مهمة جداً إذ من الممكن أن تضفي على الدراسة نوع من الدقة والقرب أكثر من الواقع ، ثم تليها نسبة الأفراد الأقل من 10 سنوات وأكبر من 5 سنوات بنسبة مئوية 14.0%، تليها الأفراد الذين تتراوح خبرتهم من 5 سنوات بنسبة مئوية تقدر بـ 9.3%.

المطلب الثاني : اتجاه إجابات العينة على أسئلة الاستبيان حسب مقياس ليكارت الخماسي

سنتطرق إلى عرض و تحليل نتائج هاته الدراسة حسب مقياس ليكارت الخماسي والذي سبق ذكره في المبحث الاول، وحتى تكون النتائج دقيقة و واضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جدول و بوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان، و تم حساب من النسب المئوية المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر المستجوبين اعتمادا على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي و حسب أقل قيمة للتشتت و الذي يمثل الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي.

اولا : دراسة اتجاهات اجابات العينة حول محور تطبيق آليات حوكمة الشركات:

لدينا في محور تطبيق آليات حوكمة الشركات بعدين وسوف نفصل في كل بعد على حدى لمعرفة اتجاهات الاجابات فيه حسب مقياس ليكارت الخماسي كما يلي :

1/ النتائج المتعلقة حول إدراك عينة الدراسة لبعء الآليات الداخلية :

يشير الجدول التالي إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة لبعء الاستراتيجية كما يلي :

الجدول رقم (11): اتجاه إجابات العينة حول بعد الآليات الداخلية

بعد الآليات الداخلية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
يقوم مجلس الإدارة بالاطلاع على كافة القوانين والتعليمات الأساسية التي تنظم عمل الشركة والتأكد من سلامة تطبيقها	4.139	0.350	6	موافق
يقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجيات العمل، سياسات إدارة المخاطر، الأهداف والسياسات العامة	4.162	0.574	5	موافق
لتعزيز فاعلية مجلس الإدارة يتم منح المدراء المستقلين مكافآت ترتبط بإنجازاتهم	4.069	0.736	10	موافق
يتم الحصول على موافقة المساهمين لتغيير عدد أعضاء مجلس الإدارة	4.139	0.639	7	موافق
وجود مكتب خاص بالمراجعة الداخلية ضمن الشركة	4.139	0.639	8	موافق
دعم وتحسين استقلال المراجع الداخلي وتفاعله المباشر مع لجنة المراجعة	4.232	0.684	4	موافق بشدة

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

متابعة تطبيق نظام الرقابة الداخلية وتقييمه وإخطار الإدارة بنقاط القوة والضعف الموجودة فيه	4.139	0.639	9	موافق
تعمل لجنة المراجعة على استفادة المراجع الخارجي من تقارير المراجعة الداخلية	4.395	0.494	2	موافق بشدة
تقوم لجنة المراجعة بفحص القوائم المالية قبل توقيعها من قبل مجلس الإدارة	4.418	0.731	1	موافق بشدة
قيام لجنة المراجعة بالتحقيق من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة وفحص نتائجها	4.325	0.474	3	موافق بشدة
الإجمالي	4.216	0.379		موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطلبة بناء علي مخرجات spss

من خلال البيانات السابقة نجد أن بعد آليات الداخلية كل إجاباتهم كانت تتجه نحو الموافقة والموافقة بشدة ، حيث كان متوسطها الحسابي الإجمالي بقيمة (4.216) والانحراف المعياري قدره (0.397)، وهذه تقع في المجال (3.40-4.19) ، أي أن الوسط الحسابي قريب من الوسط الحسابي النظري (5) ، ولقد احتلت الفقرة التاسعة المرتبة الأولى بانحراف معياري يقدر (0.731) ومتوسط حسابي قدره (4.418) حيث تقوم لجنة المراجعة بفحص القوائم المالية قبل توقيعها من قبل مجلس الإدارة ، بينما احتلت الفقرة الثامنة المرتبة الثانية بانحراف معياري قدره (0.494) حيث تعمل لجنة المراجعة على استفادة المراجع الخارجي من تقارير المراجعة الداخلية ، واحتلت الفقرة الثالثة المرتبة الأخيرة بانحراف معياري قدره (0.736).

"عموما نستنتج ان افراد العينة وافقو وبشدة على الآليات الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات في المؤسسات عينة الدراسة.

2/ النتائج المتعلقة حول إدراك عينة الدراسة لبعد الآليات الخارجية

يشير الجدول التالي إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة لبعد الآليات الخارجية كما يلي :

الجدول رقم (12): اتجاه إجابات العينة حول بعد الآليات الخارجية

بعد الآليات الخارجية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
الشركة قادرة على المنافسة مع مثيلاتها في السوق	4.372	0.489	5	موافق بشدة
القوانين واللوائح التي تنظم العمل في الأسواق مثل: القوانين التي تنظم المنافسة والتي تعمل على منع الاحتكار	3.767	1.065	8	موافق
دقة ومصداقية المعلومة تحقق الميزة التنافسية في الشركة	4.279	0.453	6	موافق بشدة
استقلالية مراجع الحسابات (محافظ الحسابات) وعدم تدخل مجلس الإدارة في عمله	3.790	1.406	7	موافق
انتقاء المراجعين الخارجيين وفقا لبرنامج الجودة في مكتب المراجعة وكذا الخبرة المهنية والمؤهلات العلمية له ولفريق عمله	4.395	0.494	3	موافق بشدة
تتم دعوة المراجع الخارجي لحضور اجتماعات لجنة المراجعة بشكل دوري	4.441	0.502	2	موافق بشدة
الموافقة على الخدمات الاستشارية والمعدة من قبل مكاتب المراجعة الخارجية بمناقشتها وتحديد أبعادها لتحقيق هدفها وتأثيرها على استقلالية المراجع	4.511	0.505	1	موافق بشدة
العمل على تفعيل مسؤوليات مراجع الحسابات يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية	4.395	0.494	4	موافق بشدة
الإجمالي	4.244	0.432		موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على برنامج spss

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

توضح البيانات السابقة أن بعد الآليات الخارجية كانت كل إجاباتهم نحو الموافقة والموافقة بشدة ، حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي (4.244) ويقدر الانحراف المعياري (0.432) وهذه تقع في المجال (3.40 – 4.19)، أي أن الوسط الحسابي قريب من الوسط الحسابي النظري (5) ، ولقد احتلت الفقرة السابعة المرتبة الأولى بانحراف معياري يقدر بـ(0.505)، وتشير إلى الموافقة على الخدمات الاستشارية والمعدة من قبل مكاتب المراجعة الخارجية بمناقشتها وتحديد أتعابها لتحقيق هدفها وتأثيرها على استقلالية المراجع ؛ بينما احتلت الفقرة السادسة المرتبة الثانية بانحراف معياري قدره (0.502) حيث تتم دعوة المراجع الخارجية لحضور اجتماعات لجنة المراجعة بشكل دوري ، واحتلت الفقرة الثانية المرتبة الأخيرة بانحراف معياري قدره(1.065). "عموما نستنتج ان افراد العينة وافقو وبشدة على أليات الخارجية في تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات عينة الدراسة

ثانيا : دراسة اتجاهات اجابات العينة حول محور تفعيل القرار الاستثماري:

يشير الجدول التالي إلى مدى إدراك أفراد عينة الدراسة تفعيل القرار الاستثماري كما يلي:

الجدول رقم (13): اتجاه اجابات العينة حول محور المسؤولية الاجتماعية

الاتجاه	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	محور المسؤولية الاجتماعية
موافق بشدة	2	0.544	4.418	تقوم إدارة المؤسسة باتباع نظام دقيق لمحاربة الفساد الإداري والذي ينعكس بدوره على الأداء الاجتماعي.
موافق	8	0.637	3.697	الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية يؤدي إلى تحسين الأداء الاجتماعي بالمؤسسة .
موافق	6	0.709	4.139	قيام الشركات بإرفاق بياناتها عن المساهمة الاجتماعية يساعد الجهات المعنية على قياس وتقويم الأداء الاجتماعي للمؤسسة .
موافق بشدة	1	0.494	4.604	ظهور مفهوم المستثمر الأخلاقي والمشروع المقبول اجتماعيا يزيد من أهمية قياس الأداء الاجتماعي.
موافق بشدة	5	0.714	4.325	منح الشركات في حين التزامها بالمساهمة الاجتماعية في مجال التنمية الاجتماعية بعض الاعفاءات والمزايا الضريبية يعطي وفرة ضريبية ومزايا أخرى.
موافق بشدة	3	0.494	4.395	تتوافق رسالة المؤسسة وأهدافها مع أهداف وقيم المجتمع.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تقوم إدارة الشركة بإجراء تقييم دوري حول أدائها الاجتماعي تجاه المجتمع الخارجي.	4.372	0.489	4	موافق بشدة
حصلت الشركة على شهادات تقديرية تثميناً لدورها الاجتماعي تجاه المجتمع	4.000	1.195	7	موافق
الإجمالي	4.244	0.346		موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على برنامج spss

تشير البيانات السابقة بأن محور المسؤولية الاجتماعية كل افراد العينة وافقوا على عباراته ، حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح قيمة 4.24 أي انه يقترب للوسط النظري (5) والذي يدل على ان اتجاهات اجابات العينة اتجهت للموافقة بشدة ، ولقد احتلت الفقرة الرابعة المرتبة الأولى بانحراف معياري يقدر بـ(0.494) ، التي تشير إلى أنه ظهور مفهوم المستثمر الأخلاقي والمشروع المقبول اجتماعيا يزيد من أهمية قياس الأداء الاجتماعي.

بينما احتلت الفقرة الأولى المرتبة الثانية بانحراف معياري قدره (0.544)، وتشير الى ان إدارة المؤسسة تقوم باتباع نظام دقيق لمحاربة الفساد الإداري والذي ينعكس بدوره على الأداء الاجتماعي. ، واحتلت الفقرة الثانية المرتبة الأخيرة بانحراف معياري قدره (0.637) .

"عموما نستنتج ان افراد العينة وافقوا وبشدة على ان المؤسسات عينة الدراسة تطبق مبادئ

المسؤولية الاجتماعية

المطلب الثالث: مناقشة نتائج التحليل و اختبار الفرضيات

قبل اختبار الفرضيات وتطبيق الادوات الاحصائية والاختبارات يجب اولا معرفة ما اذا كانت البيانات تتبع توزيعا طبيعيا او لا ، ولان حجم العينة يفوق 30 اذا البيانات تقترب للتوزيع الطبيعي وسوف نتأكد من ذلك من خلال اختبارات شايبرو وسيمنروف وذلك قصد معرفة تطبيق الاختبارات المناسبة.

اولا : اختبار التوزيع الطبيعي

نستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما اذا كانت البيانات تتبع توزيعا طبيعيا اولا ولمعرفة ذلك نستخدم اختبارين معروفين هما Kolmogorov-Smirnov واختبار Shapiro-Wilk وهذا بوضع الفرضيتين التاليتين عند مستوى دلالة 0.05 :

H_0 : البيانات تتبع توزيعا طبيعيا

H_1 : البيانات لا تتبع توزيعا طبيعيا

في دراستنا لدينا خمس بعدين في تطبيق آليات حوكمة الشركات ومحورين المحور الاول هو تطبيق اليات اجمالا ببعديه والمحور الثاني هو تفعيل القرار الاستثماري ، وبعد ادخال البيانات للبرنامج الاحصائي spss تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (14): اختبار التوزيع الطبيعي

المحاور والابعاد		إختبار سيمنروف		إختبار شايبرو	
		قيمة الإحصائية	مستوى الدلالة	قيمة الإحصائية	مستوى الدلالة
بعد آليات الداخلية		0.240	0.000	0.645	0.000
بعد آليات الخارجية		0.226	0.000	0.870	0.000
المحور الاول تطبيق آليات حوكمة الشركات		0.101	0.200	0.963	0.178
المحور الثاني المسؤولية الاجتماعية		0.274	0.054	0.834	0.060

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج spss (انظر الجدول 01 الملحق 02)

ومن خلال الجدول أعلاه نجد وبما أن أفراد عينة الدراسة أقل من 50 فرد فإننا نستدل ب نتائج اختبار (Shapiro-Wilk) وتظهر أن مستوى قيم الاحتمالية (sig) لبيانات المستجوبين نحو إجمالي عبارات المحور الأول : بلغت sig=0.178 هي أكبر من (0.05)، وأيضا بالنسبة لبيانات المحور الثاني: بلغت 0.060 وهي أكبر من (0.05)، ومنه تدل نتائج اختبار (Tests of Normality) على إتباع البيانات إجابات أفراد العينة للتوزيع الطبيعي. ومنه في دراستنا سنستخدم الاختبارات الإحصائية المعلمية في تحليل إجابات وأراء أفراد العينة واختبار فرضيات الدراسة .

ثانيا/ الاختبار المعلمية:

تستخدم هذه الاختبارات في حالة واحدة عندما تكون البيانات تتبع توزيع طبيعي والعينة كبيرة ومن بين اهم هذه الاختبارات هي اختبار t لعينتين مستقلين ، واختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA ، وفي دراستنا سوف نختبر ثلاث انواع من الفرضيات وهي فرضية العلاقة ، وفرضية الفرق ، وفرضية التأثير . فرضية العلاقة نستخدم فيها اختبار معامل الارتباط بيرسون لان التوزيع طبيعي ، بينما فرضية الفرق نستخدم فيها اختبار t لعينتين مستقلين ، واختبار ANOVA ، اما فرضية التأثير سوف نستخدم الانحدار البسيط و المتعدد .

1/ اختبار فرضيات العلاقة : سوف نقوم هنا بحساب مصفوفة الارتباطات لبيرسون لان التوزيع طبيعي ونختبر معامل الارتباط لمعرفة الدلالة الإحصائية له كالتالي :

H_0 : لا توجد علاقة بين المتغيرات $r = 0$

H_1 : توجد علاقة بين المتغيرات $r \neq 0$

من مخرجات spss تحصلنا على الجدول التالي :

الجدول رقم (15) : معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

المحور الأول: مدى تطبيق آليات حوكمة المؤسسات		المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية
		معامل الارتباط
		مستوى الدلالة
الآليات الداخلية		0.359
الآليات الخارجية		0.116
اجمالي المحور الاول		0.334
		0.018
		0.457
		0.029

المصدر من إعداد الطلبة بناء على مخرجات SPSS (انظر الجدول 02 الملحق 02)

من خلال الجدول السابق وجدنا ما يلي:

✖ العلاقة بين بعد الآليات الداخلية واجمالي محور المسؤولية الاجتماعية كانت طردية ضعيفة ومعامل الارتباط مساوي الى (0.359) وهذا الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% ، لأن قيمة 0.018 $\text{sig} = 0.05$ وهي أقل من 0.05 أي نرفض الفرض الصفري.

✖ العلاقة بين بعد الآليات الخارجية واجمالي محور المسؤولية الاجتماعية كانت طردية وضعيفة ، حيث بلغ معامل الارتباط (0.116) وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% ، لأن قيمة $\text{sig} = 0.457$ وهي أكبر من 0.05، أي نقبل الفرض الصفري .

✖ وجدنا أن معامل الارتباط بين اجمالي محور مدى تطبيق آليات حوكمة المؤسسات واجمالي محور المسؤولية الاجتماعية يساوي (0.334) وهو ارتباط طردي ضعيف نوعا ما وله دلالة إحصائية عند مستوى 5% ، نظرا لأن قيمة $\text{sig} = 0.029$ وهي اقل من 0.05 أي نرفض الفرض الصفري.

كنتيجة نهائية نقول انه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق الآليات الداخلية لحوكمة

المؤسسات واجمالي محور المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الاقتصادية

ثانيا/ اختبار فرضيات الفرق : لاستخدام هذا الاختبار لدينا اختبارين مهمين هما اختبار t لعينتين مستقلتين

، واختبار تحليل التباين الاحادي ANOVA كما يلي :

1- اختبار t لعينتين مستقلتين: هذا الاختبار من الاختبارات المعلمية ويستخدم لمعرفة الفروقات في متوسطات اجابات العينة حسب خاصية تقسم العينة إلى قسمين فقط ، وفي دراستنا لا توجد خاصية تقسم العينة الى قسمين.

2- اختبار تحليل التباين الأحادي _ : هذا الاختبار من الاختبارات المعلمية ويستخدم لمعرفة الفروقات في متوسطات إجابات العينة حسب خاصية تقسم العينة الى أكثر من قسمين ، وفي دراستنا توجد أربعة خواص تقسم العينة لأكثر من قسمين هما (العمر ، المؤهل العلمي ، الفئة الوظيفية ، الخبرة المهنية) ، اذا ستكون هناك أربع فرضيات رئيسية وكل فرضية متبوعة فرضيتين جزئيتين كالآتي :

☒ الفرضية الرئيسية الأولى H_{O1} : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة ترجع الى خاصية العمر ، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين كالآتي :

الفرضية الجزئية الاولى : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على محور مدى تطبيق آليات حوكمة المؤسسات ترجع الى خاصية العمر عند مستوى دلالة 0.05.

الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على محور المسؤولية الاجتماعية ترجع الى خاصية العمر عند مستوى دلالة 0.05.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة العمر ، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي :

الجدول رقم (16): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للعمر

الأقسام	اختبار ANOVA	مستوى دلالة
مدى تطبيق آليات حوكمة المؤسسات	0.219	0.882
المسؤولية الاجتماعية	0.671	0.575

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على مخرجات SPSS (انظر الملحق 03)

من نتائج الاختبار كانت قيمة الإحصائية F للمحورين على التوالي (0.219 ، 0.671)، و كلها بمستويات معنوية كالتالي (0.882، 0.575) وهي اكبر من 0.05 مما يقودنا الى قبول كل الفرضيات الجزئية أي بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية العمر عند مستوى دلالة 0.05 .

الفرضية الرئيسية الثانية H_{O2} : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى خاصية الفئة الوظيفية ، وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين كالآتي :

الفرضية الجزئية الاولى : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على محور مدى تطبيق آليات حوكمة المؤسسات ترجع الى خاصية الفئة الوظيفية عند مستوى دلالة 0.05 .

الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على محور المسؤولية الاجتماعية ترجع الى خاصية الفئة الوظيفية عند مستوى دلالة 0.05 .

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة الفئة الوظيفية ، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي :

الجدول رقم (17): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للفئة الوظيفية

الأقسام	اختبار ANOVA	مستوى دلالة
مدى تطبيق آليات حوكمة المؤسسات	2.257	0.087
المسؤولية الاجتماعية	5.583	0.053

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 03)

من نتائج الاختبار كانت قيمة الإحصائية F للمحورين كما هي موضحة في الجدول أعلاه و كلها بمستويات معنوية اكبر من 0.05 مما يجعلنا نقوم بقبول كل الفرضيات الجزئية بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية الفئة الوظيفية عند مستوى دلالة 0.05.

☒ **الفرضية الرئيسية الثالثة H_{03} :** لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع الى خاصية

المؤهل العلمي وانطلاقا من هذه الفرضية سوف نقسمها الى فرضيتين جزئيتين كالآتي :

الفرضية الجزئية الاولى : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على محور مدى تطبيق آليات حوكمة المؤسسات ترجع الى المؤهل العلمي.

الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد فروقات بين متوسطات اجابات العينة على محور المسؤولية الاجتماعية ترجع الى خاصية المؤهل العلمي.

وللإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة المؤهل العلمي ، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي :

الجدول رقم (18): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للمؤهل العلمي

الأقسام	اختبار ANOVA	مستوى دلالة
مدى تطبيق آليات حوكمة المؤسسات	0.411	0.666
المسؤولية الاجتماعية	0.189	0.828

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 03)

من نتائج الاختبار كانت قيمة الإحصائية F للمحورين كما هي موضحة في الجدول أعلاه و كلها بمستويات معنوية أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقوم بقبول كل الفرضيات الجزئية بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية المؤهل العلمي عند مستوى دلالة 0.05 .

☒ **الفرضية الرئيسية الرابعة H_{04} :** لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة ترجع إلى خاصية الخبرة المهنية ، وانطلاقاً من هذه الفرضية سوف نقسمها إلى فرضيتين جزئيتين كالآتي :

الفرضية الجزئية الأولى : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محور مدى تطبيق آليات حوكمة المؤسسات ترجع إلى الخبرة المهنية .

الفرضية الجزئية الثانية : لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محور المسؤولية الاجتماعية ترجع إلى خاصية الخبرة المهنية .

ولإجابة على كل هذه الفرضيات استخدمنا اختبار ANOVA للمحورين مع متغيرة الخبرة المهنية، وتحصلنا على الجدول التالي الشامل من مخرجات spss عند مستوى دلالة 0.05 كما يلي :

الجدول رقم (19): اختبار الفروق ANOVA بين محاور الدراسة تبعا للخبرة المهنية

الأقسام	اختبار ANOVA	مستوى دلالة
مدى تطبيق آليات حوكمة المؤسسات	0.960	0.392
المسؤولية الاجتماعية	0.022	0.979

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 03)

من نتائج الاختبار كانت قيمة الإحصائية F للمحورين كما هي موضحة في الجدول أعلاه و كلها بمستويات معنوية أكبر من 0.05 مما يجعلنا نقوم بقبول كل الفرضيات الجزئية بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية الخبرة المهنية عند مستوى دلالة 0.05.

3 / فرضية التأثير : من خلال فرضيات التأثير سوف نحاول الإجابة على فرضيات الدراسة ، والمتمثلة في الفرضيات الرئيسية التالية باستخدام معادلة الانحدار البسيط بين كل من إجمالي محور مدى تطبيق آليات حوكمة المؤسسات كمتغير مستقل ، ومحور المسؤولية الاجتماعية كمتغير تابع كما يلي :

1-3/ اختبار الأثر باستخدام الانحدار البسيط بين إجمالي محور مدى تطبيق آليات حوكمة المؤسسات على محور المسؤولية الاجتماعية

في هذا العنصر سوف نستخدم معادلة الانحدار البسيط بين مدى تطبيق آليات حوكمة المؤسسات على المسؤولية الاجتماعية عبر طرح الفرضية الرئيسية التالية :

الفرضية الصفرية الرئيسية H_0 : لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لمدى تطبيق آليات حوكمة المؤسسات على المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة إحصائية 5%.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (20): نتائج اختبار اثر مدى تطبيق آليات حوكمة المؤسسات على تفعيل المسؤولية الاجتماعية

المتغير	التابع	(R)	معامل الارتباط	(R ²)	F	المحسوبة	DF	درجات الحرية	Sig	مستوى الدلالة	β	معامل الانحدار	Sig	مستوى الدلالة
المسؤولية الاجتماعية		0.334	0.112	5.151	41	42	1		0.029	0.029	0.394	0.029		

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 04)

معادلة الانحدار البسيط كانت كالآتي :

$$\hat{Y} = 2.579 + 0.394X$$

$$T = (3.506) \quad (2.269)$$

تشير النتائج الجدول السابق وفقا لآراء أفراد عينة الدراسة على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمدى تطبيق آليات حوكمة المؤسسات على المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية بولاية الوادي ، حيث ان ميل الانحدار أو معامل الانحدار كان معنوي في النموذج و قيمة الاختبار له ($t=2.269$) ، وقيمة المعنوية قدرت بـ 0.029 وهي اقل من 0.05 ، اي ان β معنوية في النموذج ، وإذ بلغ معامل الارتباط ($r=0.334$) وهو ارتباط ضعيف طردي لكن له دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% ، أما معامل التحديد R^2 بلغ (0.112) حيث أن 11.2% من التغير في تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية يرجع للتغير في تطبيق آليات حوكمة المؤسسات ، وقد بلغت قيمة درجة التأثير ($\beta=0.394$) ، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الاهتمام بتطبيق آليات حوكمة المؤسسات في المؤسسات الاقتصادية في ولاية الوادي يؤدي الي زيادة تطبيق المسؤولية الاجتماعية بقيمة 39.4 % ، ويؤكد معنوية أثر تطبيق آليات حوكمة المؤسسات على المسؤولية الاجتماعية قيمة F المحسوبة والتي بلغت ($F=5.151$) وهي دالة إحصائية بمستوى معنوية 5% لان قيمة ($\text{sig}=0.029$) ، وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الرئيسية وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقول وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق آليات المؤسسات على المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة 5%.

2-3/ اختبار الأثر باستخدام الانحدار المتعدد بين ابعاد تطبيق آليات حوكمة المؤسسات على المسؤولية الاجتماعية

ليان درجة تأثير كل بعد من أبعاد تطبيق آليات حوكمة المؤسسات على المسؤولية الاجتماعية ، تم استخدام الانحدار المتعدد ، عبر طرح الفرضية الرئيسية التالية :

الفرضية الصفرية الرئيسية H_0 : لا يوجد أثر ذي دلالة احصائية لأبعاد تطبيق آليات حوكمة الشركات في شركة النقل الحضري وشبه الحضري (الاليات الداخلية ، الاليات الخارجية) على تفعيل القرار الاستثماري ونتائج الاختبار موضحة بالجدول التالي :

الجدول رقم (21): نتائج الانحدار المتعدد لعناصر تطبيق آليات حوكمة المؤسسات على المسؤولية الاجتماعية

المتغير التابع	(R)	(R ²)	F	DF	Sig	β	Sig
	الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	معامل الانحدار	مستوى الدلالة
المسؤولية الاجتماعية	0.371	0.138	3.197	2	0.052	الاليات الداخلية (0.322)	0.021
				40		الاليات الخارجية (0.077)	0.516
				42			

المصدر : من اعداد الطلبة بناء على مخرجات SPSS (انظر الملحق 04)

معادلة الانحدار المتعدد كانت كالآتي :

$$\hat{Y} = 2.561 + 0.322X_1 + 0.077X_2$$

$$T = (3.489) \quad (2.401) \quad (0.656)$$

تشير النتائج بالجدول السابق وفق آراء أفراد عينة الدراسة على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الاليات الداخلية كاحد عناصر تطبيق آليات حوكمة المؤسسات على المسؤولية الاجتماعية، حيث بلغت قيمة اختبار ستودنت $t = 2.401$ ، وهي معنوية عند 5 % نظرا لان قيمة المعنوية للاختبار كانت 0.021 وهي اقل من 0.05 ، بينما اظهر النموذج السابق على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعد الاليات الخارجية كاحد عناصر تطبيق آليات حوكمة المؤسسات على المسؤولية الاجتماعية ، حيث بلغت قيمة اختبار ستودنت $t = 0.656$ ، وهي ليست معنوية عند 5 % نظرا لان قيمة المعنوية للاختبار كانت 0.516 وهي اكبر من 0.05. بينما بلغ معامل الارتباط (0.371) وهو ارتباط طردي ضعيف ، أما معامل التحديد فقد بلغ (0.138) أي أن 13.8 % من التغير في المسؤولية الاجتماعية ناتج عن تغير في الاهتمام بعناصر تطبيق آليات حوكمة المؤسسات بأبعادها ، كما بلغت قيمة التأثير ($\beta_1 = 0.322$) لبعد الاليات الداخلية ، أي ان الزيادة بوحدة واحدة في بعد الاليات الداخلية يؤدي الى الزيادة في تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية في ولاية الوادي بـ 32.2 %، اما عن قيمة

التأثير لبعد الاليات الخارجية فقد بلغ ($\beta_2=0.077$) وهذا يعني ان الزيادة بوحدة واحده في الاليات الخارجية لحوكمة المؤسسات يؤدي الى الزيادة في تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية بـ 7.7%. وعموماً كنتيجة اخيرة من اختبار فرضيات التأثير فاننا نرفض الفرضية الصفرية فيما يخص الاليات الداخلية لحوكمة المؤسسات ونقول ان الاليات الداخلية لحوكمة المؤسسات فقط تؤثر على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية بولاية الوادي ، وذلك عند مستوى دلالة 0.05 ، بينما نقبل الفرضية الصفرية ونقول ان الاليات الخارجية لحوكمة المؤسسات لا تؤثر على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية بولاية الوادي ، وذلك عند مستوى دلالة 0.05 .

خلاصة الفصل

ان ما يمكن ان نستنتجه من خلال الدراسة التطبيقية والتي تمحورت حول إعداد استبيان خاص بحوكمة المسؤولية الاجتماعية ، والذي تم تقسيمه الى قسمين ، قسم خاص بالمعلومات الشخصية للمستجوب بغية معرفة خصائص عينة الدراسة ، وقسم خاص بمحاور الدراسة والتي رأينا فيها أن تقسم حسب متغيرين احدهما مستقل والآخر تابع ، فاخترنا ان تكون اليات حوكمة المؤسسات مؤشرا ومتغيرا مستقلا يؤثر على حاكمية المؤسسات ومدى تبني المؤسسات لها فتصبح المسؤولية الاجتماعية او تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية متغيرا تابعا ، ولقد وضعنا ثلاث فرضيات من اجل الاجابة على تساؤلات الدراسة التطبيقية وهم فرضية العلاقة من خلال معامل الارتباط واختباره احصائيا والذي وجدنا من خلاله ان الاليات الداخلية فقط لها علاقة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات ، اما فرضية الفرق فوجدنا انه لا توجد أي فروقات بين متوسطات اجابات العينة تعزى للمعلومات الشخصية ، واخيرا فرضية التأثير والتي اكدت فرضية العلاقة حيث وجدنا ان الاليات الداخلية للحوكمة فقط تؤثر على تطبيق الحوكمة في المؤسسات

الخاتمة

أصبحت القضايا الاجتماعية اليوم تشكل أهمية قصوى بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية وأصبح أنصار المسؤولية الاجتماعية في تزايد مستمر، فالمؤسسات اليوم مطالبة بتبني دور مسئول أمام جميع الأطراف بغرض تحسين من صورتها ومشاركة المجتمع في تحقيق أهدافه من خلال دمج الانشغالات الاجتماعية والبيئية في النشاط اليومي للمؤسسة، أن تبني المسؤولية الاجتماعية يجعل المؤسسة حلقة وصل بين مختلف الأطراف المتعاملة معها وكلما كان هذا الاتصال فعال وإيجابي كلما زاد في مساهمة المؤسسة في تحقيق أهدافها من جهة وأهداف الأطراف المتعاملة معها من جهة أخرى.

كما تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم المميزات التي تتميز بها حوكمة الشركات، حيث تعمل الحوكمة على جعل المؤسسة مسؤولة من خلال السلوك المهني الرشيد وتفعيل لغة الحوار والحرص على اتخاذ قرارات ترضي جميع الأطراف، وذلك لكون البقاء والتطور في البيئة الاقتصادية الحديثة يتطلب من المؤسسات أن تتفاعل مع التوجهات الاجتماعية والبيئية، كما أن عليها أن تستجيب لمتطلبات هذه الأطراف وأخذها بعين الاعتبار، ولذلك أصبحت المؤسسات مطالبة بتطبيق حوكمة الشركات من أجل تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

وفي دراستنا هذه حاولنا تناول موضوع علاقة المسؤولية الاجتماعية بالحوكمة للمؤسسة، وللإلمام بحيثيات الموضوع تناولناه من خلال فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي، وكان ذلك انطلاقا من فرضيات الدراسة التي كنا نسعى من خلالها توضيح ما مدى امكانية تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات، وما علاقة هذه المسؤولية بحوكمة الشركات، وتوصلنا من خلالها إلى ما يلي:

أولا: نتائج الدراسة

بناء على هاته الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية نوجزها فيما يلي:

1 - نتائج الدراسة النظرية: نوجز النتائج النظرية المتوصل إليها كالآتي:

- هناك تعريف عديدة ومتباينة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وهناك خلط كبير بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية وأبعاد التنمية المستدامة.
- هناك اختلاف في تحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية، ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة العلاقة بينها وبين المؤسسة.
- للمسؤولية الاجتماعية تكاليف إضافية تتحملها المؤسسة، لكنها تعود عليها بالنفع من خلال تحسين صورتها.
- حوكمة المؤسسات تضمن المساواة والعدالة بين المساهمين وتحد من استغلال السلطة.

- وضع الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات يحد من فاعلية الحوكمة، وان عدم كفاءة أجهزة الرقابة يحد من تطبيق مبادئ الحوكمة.

- تعمل حوكمة الشركات على جعل المؤسسات مسؤولة على القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة وذلك لكون البقاء والتطور في ظل البيئة الاقتصادية الحالية يتطلب من المؤسسات أن تتفاعل مع التوجهات الاجتماعية والبيئية.

2- نتائج الدراسة التطبيقية: توصلنا إلى النتائج التطبيقية كالآتي:

- هناك فهم وإدراك جيد للمسؤولية الاجتماعية والحوكمة في المؤسسات التي هي محل دراسة وهذا ما أثبتته الدراسة الميدانية.

- كنتيجة نهائية نقول انه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق الاليات الداخلية لحوكمة المؤسسات - من نتائج الاختبار كانت قيمة الإحصائية F للمحورين كما هي موضحة في الجدول أعلاه و كلها بمستويات معنوية اكبر من 0.05 مما يجعلنا نقوم بقبول كل الفرضيات الجزئية بأنه لا توجد فروقات بين متوسطات إجابات العينة على محاور الدراسة ترجع إلى خاصية المؤهل العلمي عند مستوى دلالة 0.05 .

- عموما كنتيجة اخيرة من اختبار فرضيات التأثير فإننا نرفض الفرضية الصفرية فيما يخص الاليات الداخلية لحوكمة المؤسسات ونقول ان الاليات الداخلية لحوكمة المؤسسات فقط تؤثر على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية بولاية الوادي ، وذلك عند مستوى دلالة 0.05 ، بينما نقبل الفرضية الصفرية ونقول ان الاليات الخارجية لحوكمة المؤسسات لا تؤثر على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية بولاية الوادي ، وذلك عند مستوى دلالة 0.05 .

ثانيا: التوصيات:

في نهاية دراستنا هاته تقترح التوصيات الآتية:

- محاولة الاستفادة من المزايا التي تحققها الحوكمة والتوسع في تطبيقها في الشركات الجزائرية .
- تفعيل دور آليات ومبادئ تطبيق حوكمة الشركات على الشركات الجزائرية ، للحفاظ على حقوق المساهمين والعاملين بالمؤسسة وأصحاب المصالح .
- حث الشركات على وضع إجراءات عملية لمتابعة مدى التزام الشركة بسياسات ومبادئ وآليات تطبيقها الفعلي في الواقع العملي وفقا لمتطلبات التشريعات والجهات الرقابية .

- تنظيم وتطوير مهنتي المحاسبة والمراجعة بما يتناسب مع المتطلبات والتطورات الدولية، وبالشكل الذي يساهم في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات.

آفاق البحث:

لقد تناولنا في بحثنا هذا موضوع دور حوكمة الشركات في تحسين المعلومة المحاسبية، ونظرا لحدثة تطبيقه في الشركات الجزائرية واتساعه لا يمكن الإحاطة بكل جوانبه لذا يمكن إدراج بعض المواضيع في هذا الصدد والتي لها علاقة بالبحث:

- إسهامات مبادئ حوكمة الشركات في تنشيط السوق المالية الجزائرية
- دور مبادئ حوكمة الشركات في تدعيم الإفصاح الإلكتروني
- تناول موضوع حوكمة الشركات من منظور إسلامي

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

– الكتب:

- 1) احمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي-الاسكندرية، سنة 2014.
- 2) محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الادارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الاسكندرية، سنة 2008.
- 3) مصطفى يوسف الكافي، الازمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات جذورها – اسبابها – تداعيتها – أفاقها، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
- 4) طارق عبد العال حمادة، حوكمة الشركات – شركات القطاع العام وخاص ومصارف – (مفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، ط2، 2007.
- 5) عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة، اتحاد المصارف العربية، سنة 2007.
- 6) محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية- الإسكندرية، سنة 2006.
- 7) طاهر محسن منصور، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 8) محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
- 9) مدحت محمد أبو النصر، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2015.
- 10) ثامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
- 11) بلال خلف السكرانة، أخلاقيات العمل، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 12) طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي ادريسي، الادارة الاستراتيجية- منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 13) الأسرج حسين، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، دار التنمية والتخطيط، الكويت، 2010.
- 14) أبو زيد، محمد خير سليم، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية SPSS، الرياض، دار جرير للنشر والتوزيع، 2005.

– الرسائل والمذكرات:

- 1) محمد لمين ميرة، ميزان المراجعة كآلية لإرساء مبادئ حوكمة الشركات لتحقيق جودة المعلومات المالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2019.
- 2) بن داود محمد عبد النور، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.
- 3) بن عبد الله منصور، "إشكالية العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص: تسيير، جامعة. تلمسان، 2008.
- 4) ياسر سعيد أبو هرييد، دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية "رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، فلسطين، 2016-2107.
- 5) بوسلامي عمر، دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مجمع صيدال (وحدة الدار البيضاء-الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2012/2013.
- 6) الصادق رزيق، أسامة بالنور، دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية في وجه نظر العملاء - دراسة حالة بنك البركة الوادي- ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، التخصص: اقتصاد وتسيير مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمّ لخضر بالوادي، 2019/2020.

– التظاهرات العلمية:

- 1) هوام جمعة ولعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الدولي حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات، وآفاق)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2010.
- 2) بروش زين الدين، دهيمي جبار، مداخله بعنوان: دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والاداري، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية – بسكرة، يومي 06 – 07 ماي 2012.

3) قهواجي أمينة، حكيم وحسان، دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم استراتيجية التنمية المستدامة، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثالث عشر حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 14-15 نوفمبر 2016.

- المنشورات:

1) يحياوي الهام، بوحديد ليلي، الحوكمة ودورها في تحسين الاداء المالي للمؤسسات الجزائرية حالة المؤسسة الجزائرية الجديدة للتغليب (NVA) بالروية، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، سنة 2014.

2) سيد عبد الرحمان، عباس بن بلة، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة اساليب المحاسبة الابداعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مؤسسة عبد العزيز، عبد الله الراجحي للتجارة، الرياض، العدد 12، 2012.

3) هشام طلعت عبد الحكيم، عماد عبد الحسين دلول، حوكمة الشركات ودورها في التقييم العادل لاسهم العادية (دراسة تطبيقية في سوق العراق للاوراق المالية)، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 77، 2009.

4) حبار عبد الرزاق، الالتزام لمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرسال الحوكمة في القطاع المصرفي العربي (حالة دول افريقيا)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة سطيف، العدد 7، 2012.

5) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة، منشورات الأمم المتحدة نيويورك وجينيف، 2004.

6) بن عمارة منصور، جلابة علي، الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة في العلاقات المتبادلة، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، العدد 02، جامعة باجي مختار - عنابة، جامعة باجي مختار - عنابة، جويلية، 2018.

7) مصطفى يونس، أثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق حوكمة الشركات، دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد: 05، العدد: 02، جامعة الجلفة، الجزائر، 2021.

8) يليراك عبد الحليم، العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق القدرة التنافسية للشركات، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ديسمبر 2017.

9) سعد محمد مازق، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المملكة العربية السعودية، العدد الأول: 2009.

- 10) صديقي خضرة، المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات، م مداخلة في ملتق حور المشاركة: التأصيل النظري لماهية المسؤولية الاجتماعية والعوائد المحققة من جراء تبنيها، جامعة بشار، 2012.
- 11) ضو نصر، محاضرات في مقياس تقنيات الاستقصاء ، مقدمة للسنة الاولى ماستر اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه الاخضر بالوادي ، 2018.

ثانيا: المراجع بالأجنبية

- 1) Renate Skypalooa Renate kceroa Veronika Blaskova, **DEVELOPMENT OF THE CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY CONCEPT IN SMALL AND MEDIUM- SIZED ENTERPRISES**, 2014/2013 .
- 2) Key.S, Toward A new theory of the Firm: A critique of stakeholder Theory, Management Decision, 1999

الملاحق

المحلق رقم (01)



جامعة الشهيد حمّـه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



تخصص: محاسبة

قسم: العلوم المالية والمحاسبية

رسالة الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في اطار التحضير لمذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر علوم مالية محاسبية تخصص محاسبة يشرفنا ان نتقدم اليكم بهذا الاستبيان لجمع المعلومات اللازمة من اجل اتمام دراسة في موضوع "حوكمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية - حالة المؤسسات الاقتصادية في ولاية الوادي". لذا يسعدنا ان نطلب من سيادتكم المحترمة ان تفضلوا بالمساهمة في هذه الدراسة من خلال اجاباتكم الدقيقة على هذا الاستبيان الذي يأخذ القليل من وقتكم, كما اعلمكم ان اجاباتكم تحظى بالأهمية القصوى لنجاح مذكرتنا وأنها تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط وسوف تحاط بالسرية التامة, ونحن شاكرين لتفهمكم وحسن تعاونكم.

القسم الأول: المعلومات الديمغرافية للعينة المدروسة

يتم تخصيص هذا الجزء في الوصف الديمغرافي للعينة المدروسة، والرجاء وضع علامة (x) أمام الإجابة المناسبة:

1- العمر:

☐	من 35 سنة إلى 45 سنة	☐	اقل من 25 سنة
☐	من 45 سنة فأكثر	☐	من 25 سنة إلى 35 سنة

2- الفئة الوظيفية:

☐	رئيس مصلحة	☐	المدير
☐	رئيس مكتب	☐	عضو مجلس إدارة
		☐	عـون

3- المؤهل العلمي:

- شهادة تقني سامي - ماستر
 - شهادات أخرى - الليسانس

4- الخبرة المهنية:

- أقل من 05 سنوات - من 05 سنوات إلى 10 سنوات
 - أكثر من 10 سنة

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: مدى تطبيق آليات حوكمة الشركات في المؤسسات يستهدف هذا المحور الموظفين العاملين في المؤسسات (المدير، المدقق المالي، أعضاء مجلس الإدارة، رؤساء المصالح... إلخ)، ويهدف هذا الاستبيان من خلال فقراته إلى تقدير مدى تطبيق آليات حوكمة الشركات. لذا الرجاء وضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة:

البعد الأول: الآليات الداخلية

الرقم	الفقرة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
01	يقوم مجلس الإدارة بالاطلاع على كافة القوانين والتعليمات الأساسية التي تنظم عمل الشركة والتأكد من سلامة تطبيقها					
02	يقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجيات العمل، سياسات إدارة المخاطر، الأهداف والسياسات العامة					
03	لتعزيز فاعلية مجلس الإدارة يتم منح المدراء المستقلين مكافآت ترتبط بإنجازاتهم					
04	يتم الحصول على موافقة المساهمين لتغيير عدد أعضاء مجلس الإدارة					
05	وجود مكتب خاص بالمراجعة الداخلية ضمن الشركة					
06	دعم وتحسين استقلال المراجع الداخلي وتفاعله المباشر مع لجنة المراجعة					
07	متابعة تطبيق نظام الرقابة الداخلية وتقييمه وإخطار الإدارة بنقاط القوة والضعف الموجودة فيه					
08	تعمل لجنة المراجعة على استفادة المراجع الخارجي من تقارير المراجعة الداخلية					
09	تقوم لجنة المراجعة بفحص القوائم المالية قبل توقيعها من قبل مجلس الإدارة					
10	قيام لجنة المراجعة بالتحقيق من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة وفحص نتائجها					

البعد الثاني: الآليات الخارجية

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
11	الشركة قادرة على المنافسة مع مثيلاتها في السوق					
12	القوانين واللوائح التي تنظم العمل في الأسواق مثل: القوانين التي تنظم					

					المنافسة والتي تعمل على منع الاحتكار	
13					دقة ومصداقية المعلومة تحقق الميزة التنافسية في الشركة	
14					استقلالية مراجع الحسابات (محافظ الحسابات) وعدم تدخل مجلس الإدارة في عمله	
15					انتقاء المراجعين الخارجيين وفقا لبرنامج الجودة في مكتب المراجعة وكذا الخبرة المهنية والمؤهلات العلمية له ولفريق عمله	
16					تتم دعوة المراجع الخارجي لحضور اجتماعات لجنة المراجعة بشكل دوري	
17					الموافقة على الخدمات الاستشارية والمعدة من قبل مكاتب المراجعة الخارجية بمناقشتها وتحديد أتعابها لتحقيق هدفها وتأثيرها على استقلالية المراجع	
18					العمل على تفعيل مسؤوليات مراجع الحسابات يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية	

المحور الثاني: المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات

يتضمن هذا المحور الى تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية في ولاية الوادي ، لذا عمد الباحثون في هذا المحور على وضع مجموعة من العبارات موجهة لعينة الدراسة لذا نرجو من المستجوبين وضع علامة (x) أمام العبارة المناسبة.

الرقم	الفقرة	لاوافق بشدة	لاوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
19	تقوم إدارة المؤسسة باتباع نظام دقيق لمحاربة الفساد الإداري والذي ينعكس بدوره على الأداء الاجتماعي.					
20	الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية يؤدي إلى تحسين الأداء الاجتماعي بالمؤسسة .					
21	قيام الشركات بإرفاق بيانتها عن المساهمة الاجتماعية يساعد الجهات المعنية على قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة .					
22	ظهور مفهوم المستثمر الأخلاقي والمشروع المقبول اجتماعيا يزيد من أهمية قياس الأداء الاجتماعي.					
23	منح الشركات في حين التزامها بالمساهمة الاجتماعية في مجال التنمية الاجتماعية بعض الاعفاءات والمزايا الضريبية يعطي وفرة ضريبية ومزايا أخرى.					
24	تتوافق رسالة المؤسسة وأهدافها مع أهداف وقيم المجتمع.					
25	تقوم إدارة الشركة بإجراء تقييم دوري حول أدائها الاجتماعي تجاه المجتمع الخارجي.					
26	حصلت الشركة على شهادات تقديرية تثميناً لدورها الاجتماعي تجاه المجتمع.					

المحلق رقم (02)

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الداخلية.آليات	.240	43	.000	.645	43	.000
الخارجية.آليات	.226	43	.000	.870	43	.000
المؤسسات.حوكمة.1.محور	.101	43	.200*	.963	43	.178
المسؤولية الاجتماعية.2.محور	.274	43	.054	.834	43	.060

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

Correlations

		الداخلية.آليات	الخارجية.آليات	حوكمة.1.محور المؤسسات	المسؤولية.2.محور الاجتماعية
الداخلية.آليات	Pearson Correlation	1	.057	.756**	.359*
	Sig. (2-tailed)		.718	.000	.018
	N	43	43	43	43
الخارجية.آليات	Pearson Correlation	.057	1	.696**	.116
	Sig. (2-tailed)	.718		.000	.457
	N	43	43	43	43
الشركات.حوكمة.1.محور	Pearson Correlation	.756**	.696**	1	.334*
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.029
	N	43	43	43	43
الاستثماري.القرار.تفعيل.2.محور	Pearson Correlation	.359*	.116	.334*	1
	Sig. (2-tailed)	.018	.457	.029	
	N	43	43	43	43

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المحلق رقم (03)

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
المؤسسات. حوكمة. 1. محور	Between Groups	.060	3	.020	.219	.882
	Within Groups	3.559	39	.091		
	Total	3.619	42			
المسؤولية الاجتماعية. 2. محور	Between Groups	.247	3	.082	.671	.575
	Within Groups	4.783	39	.123		
	Total	5.030	42			

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
المؤسسات. حوكمة. 1. محور	Between Groups	.555	3	.185	2.357	.087
	Within Groups	3.063	39	.079		
	Total	3.619	42			
المسؤولية الاجتماعية. 2. محور	Between Groups	1.511	3	.504	5.583	.053
	Within Groups	3.519	39	.090		
	Total	5.030	42			

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
المؤسسات. حوكمة. 1. محور	Between Groups	.073	2	.036	.411	.666
	Within Groups	3.546	40	.089		
	Total	3.619	42			
المسؤولية الاجتماعية. 2. محور	Between Groups	.047	2	.024	.189	.828
	Within Groups	4.983	40	.125		
	Total	5.030	42			

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
المؤسسات، حوكمة، 1. محور	Between Groups	.166	2	.083	.960	.392
	Within Groups	3.453	40	.086		
	Total	3.619	42			
المسؤولية الاجتماعية، 2. محور	Between Groups	.005	2	.003	.022	.979
	Within Groups	5.024	40	.126		
	Total	5.030	42			

المحلق رقم (04)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.334 ^a	.112	.090	.33013

a. Predictors: (Constant), 1. محور، 1. حوكمة، المؤسسات

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.561	1	.561	5.151	.029 ^b
Residual	4.468	41	.109		
Total	5.030	42			

a. Dependent Variable: محور 2. المسؤولية الاجتماعية

b. Predictors: (Constant), محور 1. حوكمة المؤسسات

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	2.579	.736		3.506	.001
محور 1. حوكمة المؤسسات	.394	.174	.334	2.269	.029

a. Dependent Variable: محور 2. المسؤولية الاجتماعية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.371 ^a	.138	.095	.32927

a. Predictors: (Constant), آليات.الخارجية, آليات.الداخلية

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.693	2	.347	3.197	.052 ^b
Residual	4.337	40	.108		
Total	5.030	42			

a. Dependent Variable: محور 2. المسؤولية الاجتماعية

b. Predictors: (Constant), آليات.الخارجية, آليات.الداخلية

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	2.561	.734		3.489	.001
آليات.الداخلية	.322	.134	.353	2.401	.021
آليات.الخارجية	.077	.118	.096	.656	.516

a. Dependent Variable: محور 2. المسؤولية الاجتماعية